بسم الله الرحمن الرحيم

جمهوريـــــــة الســـــــودان

جامعـــة شنـــدي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية

دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي السوداني

بحث تكميلي لنيل درجـة الماجستيـر في المحاسبـة

إعداد الطالبـــة :
أسرار يوسف محمد البقاري

إشراف الدكتـــور :
مهند جعفر حسن حبيب
أ.المحاسبة المساعد جامعة شندي

1438هـ - 2017م

بسم اللّٰہ الرحمن الرحیم

الإستهـــــلال

قال الله تعالي :

(وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

(سورة طه : الاية: 114)

الإهـــــــــــــــداء

إلي من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها ....إلي التي أسبح في بحر جنانها يخفف من ألامي ...إلي البحر الحنون التي لم تبخل علي بالدعاء

(أمي)

إلي من علمني النجاح والصبر .....إلي من عاني الصعاب لأصل إلي ما أنا فية ..إلي من كان ينير لي الطريق

(أبي)

إلي من هم أقرب من روحي ....إلي من شاركوني النجاح وبهم أستمد إصراري

(إخوتي)

إلي من أسوني في دراستي وشاركوني همومي .....إلي الذين قضيت معهم زمنآجميلاً تذكارآ وتقديرآ

(الأصدقاء)

إلي الذين باتو لي دليلاً ومرشدآ

(أساتذتي الأجلاء)

الباحثة

الشكـــــــر والتقديـــــــر

الشكر لله من قبل ومن بعد الذي وفقني بفضلة ونعمه السير علي درب العلم والمعرفة ،والصلاة والسلام علي رسولة (صلي الله عليه وسلم).

والشكر موصول لجامعة شندي منارة العلم ،وأخص بالشكر كلية الدراسات العليا وكلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال التي منحتني من العلم مالم أكن أعلم .

وأخص بالشكر **الدكتور مهند جعفر حسن حبيب** الذي كان لة التوجيهات القيمة والزاد الأكبر جزاة الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية ،وخاص الشكر **لأسرة بنك فيصل الإسلامي السوداني فرع شندي** ولكل من ساهم بمعلومة أو توجية أو كلمة

الباحثة

فهرس الموضوعات

عنـــــــــوان الموضـــــوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ح
فهرس الملاحق	ي
مستخلص الدراسة بالغة العربية	ل
Abstract	م
المقدمـــــــــة	
الإطار المنهجي للبحث	1
الدراسات السابقه	5
الفصـــل الأول : الإطار النظري لرقابة الداخلية: مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها	
المبحث الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها	13
المبحث الثاني : أسس وإجراءات الرقابة الداخلية	24
الفصـــل الثـــــاني : الإطار النظري لإفصـــــــاح	
المبحث الأول : الإفصاح في القوائم المالية أنواعه وطرقه ومعاييره	33
المبحث الثاني : الإلتزامات المالية (الثابته والمتداوله)	44
الفصـــل الثـــالث: الدراســـة الميدانيـــة	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة بنك فيصل الإسلامي	58
المبحث الثاني : تحليل الإستواختبار الفرضيات	62

عنـــــــــوان الموضـــــوع	رقم الصفحة
الخاتمـــــــــة	
أولاً : النتائج	105
ثانياً : التوصيات	106
قائمة المواجع والمصادر	107
الملاحق	109

فهـــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــــــــوان الجـــــــــدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	64
(2/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	65
(3/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	66
(4/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	67
(5/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	68
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	70
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	71
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	72
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	73
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	74
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	75
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	76
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	77
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	78
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	79
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	80
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	81
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	82
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	83
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	84

رقم الجدول	عنـــــــــوان الجـــــــــدول	رقم الصفحة
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	85
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	86
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	87
(1/3/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولي	89
(2/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الأولي	91
(3/3/3)	التوضيع التكراي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	93
(4/3/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	95
(5/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثانية	97
(6/3/3)	التوزيع التكراي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	98
(7/3/3)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	99
(8/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثالثة	100
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	102

فهـــــــرس الأشكـــــــــال

رقم الشكل	عنـــــــــوان الجـــــــدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	64
(2/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	65
(3/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	66
(4/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	67
(5/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	68
(6/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	70
(7/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	71
(8/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	72
(9/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	73
(10/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	74
(11/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	75
(12/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	76
(13/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	77
(14/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	78
(15/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	79
(16/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	80
(17/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	81
(18/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	82
(19/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	83

(20/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	84
(21/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	85
رقم الشكل	**عنـــــــــوان الجـــــــــدول**	**رقم الصفحة**
(22/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	86
(23/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	87
(1/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	89
(2/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	91
(3/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	93

فهـــــــرس الملاحـــــــق

رقم الملحق	عنـــــــــوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	الإستبيان	110
ملحق رقم (2)	محكمو الإستبيان	114

المستخلص

تناولت الدراسة الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية ،حيث تمثلت المشكلة في أن بعض المؤسسات تقوم بإخفاء معلومات جوهرية بالقوائم المالية كما أن هناك مؤسسات لاتلتزم في إعدادها لقوائمها بمعايير المحاسبة الدولية وهذا الإخفاء يؤدي إلي الوقوع في الأخطاء ،حيث تمثلت أهمية البحث في مستوي الشفافية لشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الإستثمارية التي تفصح عنها وذلك حتي يكون المستثمر علي دراية بكامل المعلومات المتعلقة بالمنشاة كما يهدف أيضآ لمعرفة الوضع المالي للشركة وجدوي الإستثمار فيها ،إعتمد البحث علي عدة فرضيات منها يساعد نظام الرقابة الداخلية علي تحسين الأداء بالنسبة للبنوك والشركات ،وإعتمد البحث علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتاريخي والوصفي ،توصل البحث إلي عدد من النتائج أهمها يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في مراقبة الحركات النقدية كما يساعد النظام علي تحسين جودة التقارير المالية ،وخرج البحث بعدد من التوصيات أهمها أن تراعي خطط البنك ومعايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية وإستخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

Abstract

The study dealt with the internal control and its impact on the disclosure of obligations in the financial statements. The problem was that some institutions conceal material information in the financial statements and there are institutions that do not comply in preparing their lists with international accounting standards and this concealment leads to mistakes. Transparency of companies contributing to financial reporting

It also aims to know the financial situation of the company and the feasibility of investing in it. The research relied on several hypotheses, including the internal control system helps to improve performance for banks and companies. The research is based on multi-faceted approaches In addition to the descriptive, inductive, historical and descriptive approach, the research reached a number of results, the most important of which is the internal control system for cash operations in monitoring cash movements. The system also helps to improve the quality of financial reports. Yat the most important that the standards of internal control system of monetary operations and technical use of modern bank plans to take into account the internal control system of monetary operations.

المقدمـــــــــة

وتشمل على الأتي :

أولآ: الإطار المنهجي للبحث

ثانيآ: الدراســـات السابقـــــة

أولآ:- الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

يعتمد الافصاح علي اتباع سياسه الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق الماليه الهامه التي تعتمد عليها الاطراف المهتمه والافصاح الكافي من اهم من المبادئ الرئيسيه لاعداد القوائم الماليه وياخذ عده اشكال اقواها ادخال القوائم الماليه احد الاشكال الهامه للافصاح والافصاح يعتبر مصطلح نسبيا لكنه يعتبر هدفا اساسيا للقوائم الماليه ويراد بالافصاح ايضا بيان م قدر الشي من عيوب اذا لم يكن ظاهراً .

اما الالتزامات هي تضحيات بمنافع اقتصاديه مستقبليه للوفاء بالالتزامات او ديون مستحقه علي الوحده الاقتصاديه كانت قد نشات نتيجه وقوع احداث او عمليات تمت في الماضي ويتم الوفاء بها بتحويل جزء من اصول الوحده الاقتصاديه او قيامها باداء خدمات للغير وايضا هي ديون ماليه بذمه الوحده الاقتصاديه لاطراف خارجيه تستحق الدفع خلال سنه من تاريخ الميزانيه .

اما القوائم الماليه يقصد منها تذويد معلومات مفيده تتصف بانها علاقه موثوق بها وهي ضروريه في قرارات الاستثمار والائتمان وتهدف الي تحديد اعمال المنشاه من ربح او خساره خلال فتره زمنيه محدده ،وتحديد مصادر الاموال التي تستثمرها المؤسسه وتخدم المحاسبه الماليه لانها تعد مقاييس واضحه وتعديل البيانات في القوائم الماليه وتمثل الجزء المحوري للتقارير الماليه ،وتعتبر الوسائل الاساسيه لتوصيل المعلومات .

مشكله البحث :-

تكمن مشكلة الدراسة ان بعض المؤسسات تخفي معلومات جوهرية بالقوائم المالية كما ان هناك مؤسسات لاتلتزم في اعدادها للقوائم المالية بمعايير المحاسبة الدولية وعلي وجة الخصوص معايير الافصاح المحاسبي اما تهربا من الضرائب اوبغرض الحصول علي التمويل وهناك بعض المخاطرالملازمة للافصاح علي مستوي القوائم المالية ومستخدميها .

ومن ضمنها ان المراجع يهتم بتلك السياسات والاجراءات الداخلة ضمن ضمن وظائف واهداف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومن تلك المخاطر ان الافصاح غير كافي (اي انة لا يكون افصاحا كاملا بمعني انة لايظهر كل شي يجب علي المحاسب الافصاح عنة) وعن المعلومات الهامة والتي يترتب عدم الافصاح عنها تغيير واختلاف جوهري في اتخاذقرارات مستخدمي القوائم المالية ولذلك لابد من وضع معايير كفيلة للحد الادني للافصاح ووضع مذكرات وملاحظات مرفقة بالقوائم المالية وتعد جزء ضروريا من مصادر المعلومات اضافية غير موجودة في القوائم المالية .

وتدور مشكلة الدراسة حول التساؤلات الأتية :-

1-هل امانة الادارة ونزاهتها لها دور في اتباع سياسة الافصاح عن الالتزامات بالقوائم المالية ؟

2- هل خبرتها ومعرفتها بالتغيرات الحادثة في الادارة خلال الفترة قد يؤثر علي افصاح الالتزامات بالقوائم المالية ؟

3- هل طبيعة عمل المنشاة لة اثر في ذلك ؟

4- هل الضغوط الغير عادية علي الادارة لها اثر في اتباع سياسة الافصاح عن الالتزامات بالقوائم المالية ؟

5- هل طريقة اعداد التقارير المحاسبية والمالية من المعاملات الهامة والحالات الاخري وحتي اظهارها في القوائم المالية بصورة صحيحة وواضحة

أهداف البحث :-

1- يهدف الافصاح بالدرجة الاولي الي عرض القوائم المالية الي المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذة القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة .

2- كما يهدف الي معرفة الوضع المالي للشركة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدي جدوي الاستثمار في هذة الشركات .

3- سرد جميع المعلومات التي يجب ان تتضمنها القوائم المالية للشركة حتي تكون مفيدة لمن يستخدمها .

4- طبيعة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي يحتاج اليها من يستخدمون هذة القوائم .

أهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية واخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها وذلك ليكون المستثمر علي دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في اسواق المال والتمكن من التعرف علي العوائد من نشاط هذة الشركات ويعتبر الافصاح مهما في انة يمد المستثمر بمعلومات عن القوائم المالية ويقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين مستقبلا عن التزامات بالقوائم المالية بصورة واضحة وايضا يبين الالتزامات بالقوائم المالية ومايرتبط بها من افصاح محاسبي كما تاتي اهمية الافصاح والشافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين .

فروض البحث :-

يقوم البحث بإختبار الفروض الأتيه :-

1/ هنالك علاقه ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء بالبنوك السودانية .

2/ يساعد نظام الرقابة الداخلية علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية .

3/تلتزم البنوك السودانية في إعدادها لقوائمها المالية بمعايير الإفصاح الدولية

منهج البحث :-

أعتمد البحث علي عدد من المناهج منها:

1- المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقه ذات الصله بالموضوع .

2- المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسه الميدانية .

3- المنهج الاستنابطي لتحديد طبيعه المشكلة .

4- المنهج الإستقرائي لإختبار صحة الفرضيات .

مصادر جمع البيانات:-

إعتمد البحث في إطارة النظري علي الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية وإعتمده في إطارة التطبيقي علي أداه الإستبانة .

حدود البحث :-

حدود مكانيه :بنك فيصل الإسلامي – فرع شندي .

حدود زمانيه :2017م

هيكل البحث:-

يتكون البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمه المقدمه تشتمل علي الإطار المنهجي يتناول الفصل الاول الإطار النظري للرقابة الداخلية ويحتوي علي مبحثين المبحث الاول :مفهوم الرقابة وأهدافها والمبحث الثاني :أسس وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل الثاني يتناول الإفصاح في القوائم وينقسم إلي مبحثين المبحث الأول الأفصاح في القوائم المالية أنواعة وطرقة المبحث الثاني:الإلتزامات المالية الفصل الثالث يتناول الإطار العملي (دراسة الحالة)المبحث الأول نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني الفصل الثاني :تحليل الإستبانة وإختبار الفرضيات

الخاتمة وتشتمل علي النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق .

الدراسات السابقه :-

تستعرض الباحثة بعضآ من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ومنها علي سبيل المثال لا الحصر

(1)دراسة إيمان (2000)[1]

تناولت الدراسة تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي المراجع الخارجي .هدفت الدراسة الي عرض نظام الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات منه من الناحية النظرية ومعرفة الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات الكترونياً والي تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وكيفية الأعتماد عليها عند مراجعة الحسابات . حيث تمثلت مشكلة الدراسة في إزدياد أعباء الإدارة ومتطلباتها في قيادة المشروعات الحديثة يستلزم لها مصادر مستمرة للمعلومات وقد قامت بذلك المحاسبة كأداة لمد الإدارة بالبيانات والرقابة الداخلية كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء فإن ضعفها يؤدي الي خلل في المنشأة . حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي الي تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق أختبار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً وأن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي لزيادة الجهد المبذول والي تأخير أعمال المراجعة .إعتمدت على مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الإستقرائي والأستنباطي من خلال جمع البيانات والمعلومات والمصادر الثانوية والأولية .

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها : أن نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي الي تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق أختيار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً .

أوصت الدراسة علي عمل اللوائح الإدارية والمالية التي تنظم سير أداء الشركة وتحديد السلطات والإختصاصات .

[1]) إيمان أحمد محمد علي ،تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية علي المراجع الخارجي (الخرطوم :رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعه النيلين ،كلية الدراسات العليا ،2000م)

تلاحظ الباحثة الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخل الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك

(2) دراسة إنشراح (2001م) [1]

تناولت الدراسة دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة من 1996م – 2000م .هدفت الدراسة الي دراسة نظام الرقابة الداخلية المتبع بالشركة وأختيار التطبيق الفعلي للنظام الموضوع وتقييم النظام نفسه بغرض تحديد مدي فاعليته وتحققه لأهداف المنشأة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة هي أن كثير من المنشآت الصناعية والتجارية بالسودان لا تهتم كثيراً بمتابعة الإلتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبلها أو أن هذا النظام غير مرن لمقابلة المستجدات بالمنشأة أو البيئة المحيطة بها أو أن هذا النظام غير فعال .قامت الدراسة علي فرضيات منها أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة تتوفر فيها المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال ومؤثر ونظام المراجعة الداخلية بالشركة نظام سليم ومنسجم مع المتطلبات المهنية المتفق عليها .

إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد علي تتبع الأحداث وقراءة مابين السطور والتعمق في الدراسة وقد تم إستخدام هذا المنهج في إطار دراسة الحالة الخاصة بشركة سكر كنانة مع الإستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات .

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها توافر المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة بالشركة وتوافر نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة ويعمل هذا النظام بكفاءة فوق الوسط .

(1) إنشراح أحمد شريف عثمان ، دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة مابين 1996م – 2000م ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2001م) .

أوصت الدراسة علي كل منشأة تسعي للتحقق من فعالية نظام الرقابة إخضاع هذا النظام للمراجعة المستمرة وسد الثغرات متي وإينما وجدت وعلي المراجع الداخلي القيام بتقييم جودة الأداء في القيام بالمسئوليات المحددة .

تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة مابين 1996م – 2000م بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك

(3) دراسة أم سترين (2005م) [1]:

تناولت الدراسة القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية .هدفت الدراسة الي معرفة مدي موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف والتقدير عن تلك المعلومات ومدي الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهرى علي العمليات والتقادير حيث تمثلت مشكلة الدراسة علي أن يتعذر علي النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة تفيد بأن الأهداف قد تم الوصول إليها وذلك بسبب القيود الملازمة لهذه الأنظمة حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها وضع معايير مسبقاً ومقارنة مستمرة ومباشرة ، غياب التنبوء بالمستقبل وعدم إتخاذ الإجراءات التصحيحية المانعة أو المقللة لحدوث الإنحرافات السالبة . وإعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة منها المنهج الوثائقي (التاريخي) في عرض التطور والتاريخر والوصفي التحليلي لمعالجة المشاكل والبرمجيات في بناء الأفكار التصورية .

وتوصلت الدراسة الي عدد من النتايج أهمها إن مدى غياب مقومات الرقابة الداخلية يمثل قيداً ذا تأثير بالغ علي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ، مدى وجود درجة كافية من الإشراف والمراجعة لما في الدورة لضمان اللألتزام بإجراءات الرقابة الداخلية أو لتلافي نقاط الضعف .

---

[1] أم سترين علي الحسن محمد خير ، القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

أوصت الدراسة علي ضرورة التركيز علي توفير تخطيط شامل لكافة المهام وذلك بتوفير ذوي الكفاءة في الإدارات المختلفة ووضع العايير الملائمة لمقتضيات سير النشاط في المنشأة وخارجها .

تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك

(4) دراسة جعفر (2005م) [1] :-

تناولت الدراسة الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق المراجع الخارجي هدفت الدراسة الي تحديد مدي مسئولية مراجع الحسابات الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية والتعرف علي أثر فعالية الرقابة الداخلية علي فحص وأختبارات المراجع الخارجي والتعرف علي الطرق التي يستخدمها المراجع الخارجي بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن مؤسسات القطاع العام من أكبر القطاعات من حيث الإمكانية المادية والبشرية كما تتمتع بموارد مالية ضخمة وتقوم بتنفيذ عدد كبير من المشروعات التي قامت من أجلها والتي تنتشر في أنحاء متفرقة من القطر وأدى إلي إتساع حجم هذه المؤسسات التي جعل رقابتها ومتابعتها أمر في غاية الصعوبة حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي الي تصنيف نطاق فحص واختبارات المراجع وبالتالي السرعة في إنجاز عملية المراجعة .إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الإستقرائي في التعرف علي المفاهيم الأساسية لقطاع الرقابة الداخلية وعلي المنهج الوصفي في فحص وتحليل ودراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية .

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها أن الرقابة الداخلية تتطور تبعاً لتطور المنشآت الخارجية نتيجة لأنتشار التجارة العالمية وأتساع نطاق التجارة الخارجية .

---

[1] جعفر عثمان الشريف ، الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستيرغير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا ، 2005م) .

أوصت الدراسة علي رفع درجة الوعي بأهمية التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام وتحسين إجراءات الضبط علي أجهزة الحاسوب الخاصة بحفظ حسابات العملاء تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك

(5) دراسة صلاح (2005م) [1] :

تناولت الدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي هدفت الدراسة الي عرض نظام الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه ومعرفة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدي الأعتماد عليها ووضع الأسس التي من خلالها يتم تصميم أنظمة الرقابة الداخلية المحكمة والتي تقوم بالمحافظة علي ممتلكات المشروع وممتلكات الغير وحقوق المجتمع بأكمله ومساعدة المراجع الخارجي .وتمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد أعباء الإدارة ومتطلباتها في قيادة المشروعات الحديثة يستلزم لها مصادر مستمرة للمعلومات وقد قامت بذلك المحاسبية كأداة لمد الإدارة بالبيانات ولكن حاجة الإدارة مستمرة لايجاد أنظمة تحصل منها علي تحليل كامل للأعمال والأنشطة وتقييم مستمر للسياسات والنظم والإجراءات الموضوعة .

حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها كفاءة نظام الرقابة الداخلية تحدد من حجم عينة الأختبارات المراجعية ، عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي الي احتمال وقوع أخطاء ومخالفات جوهرية .

وإعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها النهج الإحصائي عبر أسلوب الإستنباط والوصف التحليلي والإستقراء في إطار وجمع وتحليل البيانات من وأقع المصادر الأولية والثانوية .

---

[1] صلاح عبدالله كنه ، تقييم نظام الرقابه الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية يتم من خلال عملية تخطيط المراجعة وقياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتم من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة ومدي تأثيرها علي قرارات الإدارة .

أوصت الدراسة علي ضرورة الأهتمام بالتدريب والتطوير وأستخدام التقنية الحديثة والإلتزام بالسياسات الإدارية يساعد علي تفعيل الرقابة الداخلية ويضبط العمل ويقلل فرص التلاعب ويساعد علي تحقيق الأهداف الموضوعة .

تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك .

(6) دراسة عبد المحسن (2006م) [1]

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول هدفت الدراسة الي بحث وأقتراح السبل الكفيلة بتفعيل دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول في الهئية العامة للطيران المدني كمؤسسة من مؤسسات القطاع العام السوداني .

حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها وجود نظام رقابة داخلية جيد كفيل بصيانة وحماية الأصول من الأستخدام غير المشروع وقد تسهم السياسات العامة في أضعاف النظم الرقابية الداخلية وضعف وسائل رقابة الدول علي القطاع العام يؤثر علي الرقابة الداخلية .إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الأستنباطي لتحديد فروض البحث والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الأستقرائي لتحليل وأختبار الفروض والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها المشاكل الخاصة بالرقابة الداخلية والعوامل المؤثرة عليها معقدة جداً ولايتم إسناد المهام حسب المؤهل أو الخبرة أو الدرجة الوظيفية .

---

[1] عبد المحسن إسماعيل محمد عبدالله ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2006م) .

أوصت الدراسة بإتخاذ سياسة وأضحة فيما يتصل بحسابات الحكومة في البنوك التجارية وفي الطيران المدني يجب تغيير الدورة المستندية الحالية للمصروفات بالعمليتين المحلية والأجنبية وتطبيق النموذج المقترح بواسطة الباحث.

تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك .

(7) دراسة هشام (2007م) [1]

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية هدفت الدراسة الي تحديد مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنوك وأهمية الرقابة الداخلية في البنك ودور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري والمالي بالبنك .

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الدراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية في أكتشاف المخاطر أو التنبيه لحدوثها والتي قد يتعرض لها البنك قبل وقوعها حيث يمكن التحوط لهذه الثغرات التي تؤدي الي حدوث المخاطر والعمل علي تلافيها أو معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التي تؤدي الي حدوث المخاطر أو معالجة الآثار الناجمة عن حدوثها حتي لاتستفحل وتؤثر علي المصرف وتعيق تحقيق أهدافه حيث قامت علي فرضيات منها ضعف الهيكل الإداري يؤدي الي ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالتالي وجود المخاطر .وأعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الوصفي والتاريخي في جمع البيانات والمعلومات والمنهج الأستقرائي في تحليل البيانات والمعلومات الواردة بالبحث ومن ثم إستخلاص النتائج .

وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها تبعية نظام الرقابة الداخلية للإدارة التنفيذية بالبنك يضعف فاعليته وبالتالي عدم القيام بالدول المنوط به .

أوصت الدراسة علي ضرورة رفع كفاءة وتأهيل موظفي المراجعة والتفتيش وأستمرارية تدريبهم في ظل التطور التقني حتي يمكن كشف التلاعب والممارسات السالبة التي حدثت في ظل التقنية المتطورة .

---

[1] هشام الدين عبدالسلام محمد أحمد ، دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) .

تلاحظ الباحثة الأختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية بينما تناولت الدراسة الحالية الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية بالبنوك.

الفصـــــل الأول

مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

المبحث الأول : مفهـــوم الرقابـــة الداخليـــــة
المبحث الثاني :أسس وإجراءات الرقابة الداخلية

المبحث الأول

مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

أولا:- مفهموم الرقابه الداخلية :-

وفقا لأحد تعريفات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين فأن الرقابة الداخلية تشمل تخطيط التنظيم الاداري بالمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل وإجرءات تستخدم داخل المشروع للمحافظه علي أصوله وأختبار دقة البيانات المحاسبيه به ودرجه الأعتماد عليها وتنميه الكفاية في أعماله وتشجيع تنفيذ السياسات الإداريه المرسومة .

أهم فروع الرقابة الداخلية :-

قد صار من الأمور المتعارف ان المفهوم الشامل للرقابة الداخلية يحتوي علي ثلاثة فروع يحقق كل منها هدفآ معين بحيث تتكامل معآلتحقيق الرقابة وهذه الفروع تشمل مايلي :-

1/ رقابه إداريه :-

وتتضمن الخطه التنظيميه للمشروع وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات تهتم أساسآ بتحقيق أكبر كفايه ممكنه مع ضمان الألتزام بتنفيذ السياسات الأداريه المقرره وتتحقق هذه الرقابة الإداريه عن طريق تطبيق عده وسائل **اهمها :-**

أ/ الموازنات والتكاليف المعيارية .

ب/ التحليل الأحصائي .

ج/ دراسه الأعمال (دراسة الوقت والحركة)

د/ الرقابة علي الجوده .

ه/ الرسوم البيانيه والأشكال التوضيحيه وخرائط الهيكل التنظيمي للمشروع .

و/ برامج تدريب العاملين .

ز/ تقارير الأداء والكفاءه . [1]

[1] حامد طلبه أبوهيبة ،أصول المراجعة ،(عمان :مطبعة زمزم ،2011م)،ص24

2/ **رقابه محاسبيه :-**

وتشمل كافة الوسائل والإجراءات التي تهتم بالتحقق من دقة البيانات المحاسبية ومأمونيتها (الأعتماد عليها)سواء كان ذلك في مرحلة البيانات أم في مرحلة تبوبيها أم عند عرضها وتحليلها .

3/ **الضبط الداخلي :-**

ويقصد بة كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلي الضبط التلقائي لعملية المشروع بصفة مستمرة كأن يكون العمل الذي يقوم بة أحد الأفراد بالمنشاة متمماً لعمل فرد أخر ومراقباً له في نفس الوقت تلقائيآمما يضمن حسن سير العمل والمحافظة علي أموال المشروع وتلافي الوقوع في الأخطاء أوالغش أوأكتشافه في وقت ملائم إذا ماوقع فعلاً .

يتحقق الضبط الداخلي من خلال :-

1/ تقسيم العمل .

2/ تحديد الأختصاصات والسلطات والمسؤليات بوضوح .

3/ الفصل بين المسؤليات الوظيفيه كأن يتم فصل الواجبات المتعلقة بالمحافظة علي الأصول عن تلك التي تختص بإثباتها في السجلات ،حيث يمكن حماية موجودات المنشأة من أي سوء إستعمال أوضياع .

أهم مقومات الرقابه الداخلية :-

أهم مقومات الرقابة الداخلية تشمل مايلي :-

1/ وجود خطة تنظيمية سليمه علي أن يراعي في شأنها مايلي:-

2/ ضروره تطبيق سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لتأهيلة وخبرتة وكفاءتة وأمانتة . [1]

3/ التوصيف السليم للوظائف بما يساعد علي تحقيق أهداف عمليات إختبار العاملين وتدريبهم ،وتدرقيتهم .

[1] المرجع السابق ،ص24

4/ وضع مستويات سليمه وواقعية الأداء بما يضمن تحقيق أقصي كفايه ممكنة للمشروع ككل .

أهداف الرقابة الداخلية :-

ينبغي علي إداره المنشاة كبيره ومتوسطة الحجم علي وجة الخصوص أن تطبق نظاماً سليماً وملائماً للرقابة الداخلية بالمشروع من حيث طبيعة وحجم النشاط بمثل هذه المنشأة ومن أهمها مايلي :-

أ/ توفير بيانات ومعلومات سليمة يمكن الأعتماد عليها في القيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة وتقويم الأداء وإتخاذ القرارات .

ب/ حمايه موجودات المشروع والمحافظة علي المستندات والسجلات .

ج/ المساهمة في زياده الكفاءه في المشروع من خلال تلافي أي أعمال غير ضرورية والمعاونة في منع حدوث الضياع والإختلاس والسرقات والغش والأخطاء العمدية .

د/ التشجيع علي تنفيذ السياسات الإداريه المرسومة .

وسائل وأدوات دراسة نظام الرقابة الداخلية :-

من أهم هذه الوسائل والأدوات يمكن الإشارة علي مايلي باختصار شديد :-

1/ **المطبوعات :-**

إذا يتمكن المراجع من خلال رجوعه إلي الكتيبات المطبوع مثل (اللوائح التنظيميه ،الهياكل التنظيمية للمشروع ،التعليمات الماليه الواجب إتباعها ...الخ) حتي يتمكن من معرفة الاجراءات الواجب إتباعها في المنشاة .([1])

2/ **الإستقصاءات والإستفسارات وغيرها :-**

يمكن للمراجع من خلال ذلك أن يتوصل إلي جمع البيانات بطريقة منتظمة عن النظام المطبق للرقابة الداخلية .

[1] المرجع السابق ،ص 26

3/ فحص النظام المحاسبي :-

عند فحص النظام المحاسبي يقوم المراجع بالحصول علي البيانات اللازمة في قوائم **ثلاث هي :-**

1/ قائمة الدفاتر المحاسبية بأسماء المسئولين عن إنشائها ومراجعتها داخلياً.

2/ قائمة بأسماء الاشخاص المسئولين عن الأصول كعهدة .

3/ قائمة بيان طبيعة المستندات المثبتة لحركه الأصول الوارده للمنشأة والصادرة منها والدورة المستندية لتلك المستندات .

الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات :-

تكنولوجيا المعلومات تنقسم إلي ثلاث أنواع وسيتم وضع كل نواع مع الإيجاز لواقع الرقابة الداخلية بها كما يلي :-

1/ الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة الحاسبات الشخصية المستقلة :-

قد تتعرض الحاسبات الشخصية المستقلة للسرقة والأضرار المالية والوصول غير الرسمي أوسوء الأستعمال ،وبالتالي يؤدي إلي خسارة المعلومات المخزنة ،ولذلك فأنها تحتاج إلي ضوابط لتحقيق الأمن للأجهزة لتفيد الوصول إليها عندما لا تكون في الإستعمال باستخدام الأقفال أوإستعمال جهاز إنذار ،وقد تتعرض البرامج إلي خطر تغيرها بدون ترخيص مما يعني ضرورة وضع أسماء سرية للملفات استخدام الشفره والتوثيق وتطوير وصيانه البرامج ووضع الخطط اللازمة لها وتحديد الواجبات والسؤليات للموظفين .

2/ الرقابه الداخليه في بيئة أنظمة الحاسبات المباشرة :-

يوجد هنا بعض الضوابط العامة في أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب مثل:-مثل ضوابط الوصول للبرامج من خلال كلمات السر ،وضوابط صيانة وتطوير البرامج .

3/ الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة قاعدة البيانات :-

تتطلب هذه الرقابة تحديد واضح لطبيعة مهام إدارة قاعدة البيانات وكيفية إنجازها وهي تحدد هيكل قاعدة البيانات والمحافظة علي سلامة وأمن واكتمال البيانات ومنع إدخال بيانات غير كاملة وتنسيق أعمال الحاسوب ومراقبة أداء النظام وتوفير الدعم الإداري .

فهم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات :-

يظل هدف الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة متماثلآفي كافة النظم اليدوية والنظم غير المعقدة للتشغيل الإلكتروني للبيانات والنظم المعقدة للتشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك حتي يمكن المساعدة في تحديد مدي مناسبة الرقابة الداخلية الموجودة وجم الأدلة التي سيتم جمعها . [1]

طبيعة نظام الرقابة الداخلية :-

هو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشاة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلي هدفها في ضمان إداره منظمة وكفؤه للعمل ،والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول الأصول ومنع وأكتشاف الغش والخطأودقة وأكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب وهي تتكون **مما يلي :-**

1/ بيئة رقابية :-

وتعني الوقف العمومي للمدراء والإدارة وإداركهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميتة للمنشاة . [2]

2/ نشاطات الرقابة :-

وتعني تلك السياسات التي إعتمدها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشاة .

---

[1] عطاالله أحمد سويلم الحسبان ،التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية (عمان :دار الراية ،2009)،ص 53

[2] المرجع السابق ،ص57

3/ **تقييم المخاطر :-**

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية .

4/ **المعلومات والإتصال :-**

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلي الإدارة وإلي أخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك في أطار زماني يساعدهم علي القيام بالرقابة الداخلية والمسؤليات الأخري .

5/ **مراقبة النظام :-**

تعمل علي تقييم الأداء في فتره زمنية محددة وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخري تم معالجتها مباشرة .

أن الرقابة الداخلية تتم داخل السلطة التنفيذية يقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة علي مرؤوسيهم أويقوم بها بعض الموظفين التابعين لوزراة المالية المنتشرين في جميع الوزارات والمصالح الحكومية ،أي ان الرقابة الإدارية تقوم بها السلطة التنفيذية علي بعضها البعض وهي تمارس أساسآ علي النفقات العامة ،أكثر من ممارستها علي الإيرادات العامة والرقابة الإدارية نوعان ،رقابة سابقة علي الصرف ورقابة لاحقة لة .

وتكون الرقابة سابقة علي الصرف إذا ماتمت المراجعة والرقابة قبل عملية الصرف وتتطلب هذة الرقابة علي الموافقة من قبل الجهات المختصة قبل الإرتباط والإلتزام بدفع مبالغ مالية معينة قد تقوم بها جهات داخلية تابعة للجهة أوالإدارة نفسها التي تقوم بعملية الصرف ،مثل أقسام المراجعة والتدقيق والوزارات أوعن طريق محاسب الإدارة ،وتكون مهمة الرقابة الداخلية السابقة علي الصرف لتحقق من أن أوامر الصرف مطابقة للقواعد والأحكام المالية والمقررة في الموازنة العامة([1])

[1])وليام توماس، أمرسون هنكي، ترجمة كمال الدين سعد:**المراجعة بين النظرية والتطبيق**، (دار المريخ، 1989)ص382

تتناول الرقابة الداخلية المجالات التالية :-

1/ الرقابة علي الحسابات :وتتم هذة الرقابة بقيام محاسب الإدارة إعداد ميزان مراجعة شهري أوربع سنوي لكل وزارة أوإدارة حكومية .

2/ الرقابة علي الخزينة وعلي المخازن:وهي القيام بعملية الجرد المستمر والمفاجئ لرصد الخزينة ولرصيد المواد والمستلزمات الموجودة في المخازن والمستودعات والتأكد من عدم وجود الأختلاس والسرقة والمخالفات المالية

3/ الرقابة الداخلية علي النقدية :تنطوي العمليات النقدية بطبيعتها علي درجه كبيره من إحتمال السرقة والغش والتلاعب وذلك لتوفر الإغراءات ولسهولة نقله وتداولها وعدم إمكان تحديد مصدرها بالنسبة لمن يمتلكها .

وبناء علية فأن العمليات النقدية تحتاج لوجود نظام دقيق للرقابة الداخلية ، يعمل علي أحكام الرقابة علي حركتها وعلي الرصيد المتبقي منها نهاية السنة المالية وذلك للمحافظة عليها والكشف عن أي تلاعب مجرد وقوعة . [1]

الرقابة الداخلية علي الأصول الأخري :-

عند قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشاة الخاضعة لعملية للمراجعة يجب علية إعطاء بند الأستثمارات خصوصية معينة نظرآلطبيعتة المختلفة عن حسابات الأصول الأخري . [2]

وفيما يلي أهم المقومات والعناصر التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة الداخلية لكلتا الحالتين :-

نظام الرقابة الداخلية للإستثمارات :-

أ/ موافقة الإداة العليا للمنشاة علي كافة القرارات المتعلقة بالإستثمار .

ب/ أن تكون كافة الإستثمارات مسجلة بأسم المنشاة.

ج/ أن لايكون تنفيذ وتسجيل العمليات الخاصة بالإستثمار تحت مسؤولية نفس الموظف .

---

[1] خالد شحاتة الخطيب وأخر ،أسس المالية العامة ،(عمان :دار وائل للنشر ،2003)،ص 220

[2] حازم هاشم الالوسي ،الطريق الي علم المراجعة والتدقيق ،(طرابلس :دار الكتب الوطنية ،2006م)،ص131

2/ **نظام الرقابة الداخلية علي الأصول الأخري :-**

تحتاج الحسابات الفرعية لأصول الأخري ،أي الإيرادات المستحقة ،والتأمينات لدي الغير ،والمصاريف المدفوعة مقدمآ،والنفقات الإيرادية المؤجلة إلي وجود ضوابط رقابية **منها:-**

1/ وجود سياسات محاسبية مكتوبة لمعالجة أرصدة هذة الحسابات .

2/ ثبات السياسات المحاسبية المعالجة لأرصدة الأصول الأخري .

3/ حفظ العقود المعينة لهذه الأرصدة ،كتأمينات الماء والكهرباء وعقود إيجار المباني مثلآ لدي جهة مختصة في المنشاة .

الرقابة الداخلية علي بنود قائمة الدخل :-

قبل شروع المراجع في تنفيذ الإجراءات الجوهرية لبنود قائمة الدخل فأنة يقوم بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لهذه البنود حيث يسعي المراجع إلي تحقيق هدفين من خلال هذا الفحص والتقييم **وهما :-**

1/ تحديد نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية لكل بند ،والتي ستؤثر علي طبيعه وتوقيت ونطاق الإختبارات التوصيلية لاحقآ.

2/ إكتشاف مواطن الضعف الرئيسية في نظام الرقابة والتي يجب إبلاغها لإدارة المنشاة. [1]

الرقابة الداخلية علي المبيعات :-

تعتبر مبيعات السلع (أوإيراد الخدمات)المصدر الرئيسى للإيرادات في أي مشروع لذلك يجب أن يتأكد المراجع من وجود إجراءات وضوابط داخلية محكمة تحد من حدوث أي مخالفات وأخطاء في المبيعات ومايتصل بها من عمليات .

الرقابة الداخلية علي تكلفة البضاعة المباعة :-

تعتبر المشتريات نشاطآ مهمآ من أنشطة المنشأت الصناعية والتجارية .وتتوزع مسؤولية تولي الأعمال الخاصة بالمشتريات علي عدة إدارات أهمها إدارة المشتريات والمخازن والحسابات .

---

[1] المرجع السابق ،ص 158

يجب أن لايتم الشراء إلا بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب لغرض إستمرار المنشأة بنشاط وعدم توقف هذا النشاط .

أهم العناصر التي يجب أن تتوفر علي نظام الرقابة الداخليه علي بند المشتريات :-

1/ تحديد الحد الأدني والحد الأعلي ونقطة إعادة الطلب لكل نوع من أنواع المشتريات .

2/ إتباع نظام المناقصات بين الموردين للحصول علي أفضل الأسعار ،كالمناقصة العامة أوالمناقصة المحدوده .

3/ إستخدام نماذج لأوامر الشراء مسلسلة الأرقام ،معتمدة من قبل مدير مفوض .

4/ ضرورة فحص وعد البضائع عند إستلامها .

5/ إستخدام أماكن ومعدات جيدة لحفظ المخزون وحمايتة من التلف والضياع والسرقة .

6/ جرد المخزون دورياًلإكتشاف المخزون المتقادم أوالفائض أوبطء الحركة . [1]

إجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم الحاسبات الإلكترونية :- [2]

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها ،ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوه ينبغي أن تكون دقيقه وملائمة وتقدم في التوقيت المناسب ،وهذا يعني ضرورة الأخذ بإحداث تقنية مناسبة للمعلومات لذا تستخدم المنشأت الحاسبات الألكترونية في تشغيل بياناتها وذلك لما توفرة من سرعة ودقة في تشغيل وتدوال تلك البيانات .

يمكن القول أن إستخدام نظام التشغيل الألكتروني للبيانات قد أدي إلي خلق بيئة ساعدت علي الوقوع في الأخطاء وإرتكاب جرائم الغش وإنتشار فيروسات الحاسبات ،إلي الحد الذي يؤثر علي كفاءة وفاعلية هذه النظم ويمكن الحد من هذه الأخطاء والمخالفات من خلال بناء نظام جيد للرقابة الداخلية .

---

[1] المرجع السابق ،ص 255

[2] عبدالوهاب نصر علي وأخرون ،الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة ،(الإسكندرية :الدار الجامعية ،2008)،ص11

تطور الرقابة الداخلية :-

لقد تطورت عملية الرقابة والتدقيق من حيث النطاق بعد أن كانت كاملة تفصيلية وأصبحت كاملة إختيارية والقيام بإختبارات متعددة للتأكد من صحة البيانات وهنالك عدة عوامل ساعدت في تطوير الرقابة الداخلية **أهمها :-** [1]

1/ كبرحجم المنشأت وتعدد أعمالها :-

أن النمو الضخم في حجم الشركات ،وتنوع أعمالها من خلال الإندماج والتفرع والنمو الطبيعي ،جعل من الصعوبة الإعتماد علي وسائل هي في صميم الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وغيرها .

2/ إضطرار الإدارة إلي تفويض السلطات والمسؤوليات إلي بعض الإدارات الفرعية بالمنشاة :-

نجد هذا واضح في شركة المساهمة ،حيث إنفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفرعية لها ،بسبب إتباعهم ،وكثرة عددهم ،لذلك أهم ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين يسندوة الإدارة إلي عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة)ومجلس الإدارة لايستطيع إدارة جميع المهام بمفردة ،لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلي الإدارة ويقوم مجلس الإدارة بالرقابة عليها عن طريق مقاييس وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية .

3/ حاجة الإدارة إلي بيانات دورية ودقيقة :-

لابد لادارة المشروع من الحصول علي عدة تقارير دورية عن الأوجة المختلفة لنشاطة من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإنحرافات ،ورسم السياسات المستقبلية ،ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة .

---

[1] خالد أمين عبدالله ،علم تدقيق الحاسبات ،(عمان :دار وائل للنشر ،2004م)،ص225

4/ حاجة إدارة المشروع إلي حماية وصيانة أموال المشروع :-

علي الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم ،يمنع الأخطاء والغش والتزوير أوالتقليل من إمكانية حدوثها .

5/ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلي بيانات دقيقة :-

وهذة المعلومات يمكن الإستفادة منها في عملية التخطيط الإقتصادي والرقابة الحكومية الأمر الذي يتطلب وجود نظام رقابي فعال .

6/ تطور إجراءات التدقيق :-

لقد تطورت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلي إختيارية تعتمد علي أسلوب العينة الإحصائية الذي يعتمد علي درجة متنانة نظام الرقابة الداخلية المستعملة في المشروع المعين .

مما سبق تري الباحثه أن الرقابة الداخلية تشمل التنظيم الإداري بالمشروع وما يرتبط بة من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة علي أصولة واختيار دقة البيانات المحاسبية ،كما تهدف الرقابة إلي حماية الموجودات بالمشروع والمحافظة علي مستنداتة وأصولة .

ب) العينة الإحصائية الذي يعتمد علي درجة متنانة نظام الرقابة الداخلية المستعملة في المشروع المعين .

مما سبق تري الباحثه أن الرقابة الداخلية تشمل التنظيم الإداري بالمشروع وما يرتبط بة من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة علي أصولة واختيار دقة البيانات المحاسبية ،كما تهدف الرقابة إلي حماية الموجودات بالمشروع والمحافظة علي مستنداتة وأصولة .[1]

[1])خالد أمين عبدالله ،مرجع سابق ،ص 227

المبحث الثاني

أولآ:أسس وإجراءات الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب :-

حتي تحقق الرقابة الداخلية أهدافها ينبغي توافر تقسيم ملائم للواجبات ،ففي نظام معلومات يدوي لايتحمل أي موظف بمفردة المسئولية الكاملة عن العملية كما ينبغي التثبت من عمل الموظف من خلال عمل موظف أخر يعالج جوانب أخري من نفس العملية وتقسيم العمل بهذا الأسلوب يحقق رقابة تلقائية ويكفل دقة السجلات والتقارير ويحمي الشركة من الخسائر الناجمة عن الإحتيال والتلاعب . بينما في نظام معلومات يحتوي علي الحاسب فإن هذا العمل يكون عادة موزعآعلي العديد من الموظفين يستطيع الحاسب إنجازه،وبالتالي فأن دمج الأنشطة وتوحيد الوظائف يغدو أمرآمتوقعآ،نظرآلقدره الحاسب علي معالجة العديد من الجوانب المترابطة في العملية ،حيث يستطيع نظام الحاسوب للرواتب الحفاظ بملفات عن الموظفين تتضمن معلومات عن الأقدمية والتأمين وماشابة ذلك وحساب راتب الموظف وتوزيع تكاليف العمل ،وتحصيل شيكات الدفع ،وسجلات المدفوعات . ورغم دمج العديد من الوظائف في نظام الحاسب فأن أهمية الرقابة الداخلية لم يتضائل علي الإطلاق ،والعوامل الأساسية التي تقوم عليها الرقابة الداخلية تبقي ذات أهمية ففصل الواجبات وتحديد المسؤليات بوضوح تبقي العناصر الأهم ،وعلي أي حال فقد تعززت هذه العوامل والمفاهيم الرقابية التقليدية بالرقابة الموضوعة ضمن برامج الحاسب ذلك الموجود في البنية المادية للحاسوب وتقسيم إجراءات الرقابة الداخلية في بنية الحاسوب **إلي ثلاث أقسام :-** [1]

1/ إجراءات الرقابة العامة .

2/ إجراءات الرقابة التطبيقية .

3/ إجراءات رقابة المستخدم .

[1] رأفت سلامة محمود وأخرون ،علم تدقيق الحسابات ،(عمان :دار المسرة ،2011م)،ص122

إذبينما تنطبق إجراءات الرقابة علي جميع تطبيقات الحاسوب فعلي إجراءات الرقابة التطبيقية وإجراءات رقابة المستخدم تتعلق بتطبيق محدد دون غيرة ، كتحضير جداول الرواتب مثلاًوتتضمن إجراءات الرقابة التطبيقية كلاًمن إجراءات الرقابة المبرمجة التي تكتب ضمن البرامج وإجراءات المتابعة اليدوية التي تنفذ عند توليد الحاسوب لتقارير الإستثناء .

أما إجراءات رقابة المستخدم فهي التي يقوم بها المستخدمون للتأكد من دقة وشمول تقارير الحاسوب .

ثانياً:إجراءات الرقابة العامة في بيئة الحاسوب :-

تعتبر إجراءات الرقابة العامة سياسات رقابية عريضة علي مستوي إدارة الحاسوب وقابلة للتطبيق في أي نظام من النظم الإلكترونية وتشمل النواحي التالية:-

1/ **الهيكل التنظيمي لوظيفة نظام المعلومات :-**

بسبب قدرة الحاسوب علي معالجة البيانات بشكل كفء فقد إزداد الإهتمام لجمع أداء العديد من وظائف معالجة البيانات ،ففي النظام اليدوي أو الميكانيكي كان جمع الوظائف هذا يعتبر أمرًالايتوافق وتحقيق رقابة داخلية قوية ،فمثلاً تكون وظيفة تسجيل المبالغ النقدية المستلمة في النظام اليدوي عادة مفصولة عن مسؤلية ترحيل القيود إلي الحسابات المدينة الفرعية ،ولان كلاً من هذه الوظائف تعتبر عنصر رقابة علي الأخري فعند تحويل هاتين الوظيفتين إلي موظف واحد سيسمح لة ميل أو حافز لحجب أخطائة أما الحاسب المبرمج بشكل جيد فليس لة ميل أو حافز لحجب أخطائة ويستطيع القيام بوظيفتين في أن واحد .

من الواضح أن برامج الحاسوب وملفات البيانات لايمكن تعدياها دون إستخدام معدات الحاسوب ،ولكن إحداث تغيرات لن تترك دليلاً ملحوظاً ، لذلك ينبغي تنظيم قسم نظم المعلومات بشكل يمنع الموظف من الوصول غير الملائم إلي المعدات والبرامج أوملفات البيانات ويتحقق ذلك من خلال وضع حدود واضحة للسلطة والمسؤلية ،وفصل الوظائف والتحديد الدقيق للواجبات .فعند نظم المعلومات المنظمة بشكل جيد أن يتضمن الفصل **التالي للمسئوليات :**

أ/ إدارة نظم المعلومات :يجب أن يشرف مدير نظم المعلومات علي سير العمل في القسم ،ومن الممكن أن يكون نائب الرئيس للخدمات الإداريه أوالمالية أو المراقب .

ب/ تحليل النظم :محللو النظم هم المسئولين عن تصميم نظام المعلومات فبعد تحديد أهداف الشركة ومتطلبات الأقسام المستخدمة للحاسوب .

ج/ برمجة التطبيقات :إنطلاقآ من المواصفات التي قام محللو النظم بوضعها يقوم مبرمجو التطبيقات بتصميم المخططات التدفقية لبرامج الحاسوب الذي يتطلبة النظام

2/ إجراءات توثيق أو تطوير أو تعديل النظم والبرامج الجديدة :-

إن وجود مثل هذة الإجراءات يحقق أهدافآ متعددة منها :-

أ/ مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات بطريقة واضحة والتأكيد للإدارة بأن سياستها المرسومة يتم تنفيذها بدقة .

ب/ مساعدة المدققين في دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية .

ج/ مساعدة محللي الأنظمة وكذلك المبرمجين علي إعتبارها مصدرآ يمكن الرجوع إلية عند اللزوم .

ثالثآ:الوصول إلي البرامج والبيانات :-

يجب أن يحتوي حاسوب إلي رقابة أمنية كافة لحماية المجلدات والملفات والبرامج من الضياع والتلف ووصول أشخاص غير مرخص لهم إليها .

إجراءات الرقابة التطبيقية :-

تتمثل إجراءات الرقابة التطبيقية بنوعين من الرقابة هي :-

أ- الرقابة علي المدخلات :

هي الرقابة التي تتعلق بأستلام البيانات من الإدارات المختلفة وتحويلها إلي بيانات قابلة للقراءة بواسطة الجهاز .

ب- الرقابة مع التشغيل :

تهدف هذة الرقابة إلي إعطاء تأكيد معقول بأن تشغيل البيانات قد تم تنفيذة بحسب الغرض الموضوع لكل تطبيق من التطبيقات .

رابعآ:أهم أنواع الرقابة علي التشغيل :-

أ) مراجعة مجموع عدد من المستندات إن هذا الإجراء يهدف إلي جمع عدد من المستندات أو العمليات أو السجلات التي تم تشغيلها إلكترونيآ في كل مجموعة .

ب) مراجعة مجموعات قيم المستندات :إن هذا الإجراء يهدف إلي جمع قيم الحقل نفسة في كل مستندات المجموعة .

ج) مجموعة من البيانات ذات الطبيعة المختلفة مكونة من مجموعة واحدة مع المجموع نفسة مسبقآ .

خامسآ:إجراءات رقابة المستخدم :-

وهي مصصممة لإختبار دقة وشمول العمليات المعالجة بالحاسوب وعادة ماتكون مصممه للتأكد من موثوقية مخرجات الحاسوب ورغم أن إجراءات رقابة المستخدم هذه فعالة إلي حد كبير فإنة من الأكثر كفاية تطبيق إجراءات رقابة التطبيق الفعالة أن لايقوم المستخدمون إلا بإختبار معقولة إجمالي المخرجات .

إختبارات إجراءات الرقابة الداخلية :-

إختبارات إجراءات الرقابة العامة :-

عادة مايبدأ المدققون في إعتبارهم الإجراءات الرقابية بالحاسوب من خلال إختبارات إجراءات الرقابة العامة وهذا الأسلوب فعال نظرآ لأن فعالية الإجراءات التطبيقية لتطبيق معين تتوقف علي وجود رقابة عامة فعالة علي جميع أنشطة الحاسب .[1]

فعلي سبيل المثال لن يستطيع المدقق الحصول علي أدلة تدقيق كافة إذا قامو بفحص الرقابة المبرمجة في برنامج الرواتب في بيئة يستطيع فيها المبرمجون بسهولة القيام بالتعديلات غير مرخص في أي برنامج .

[1] المرجع السابق ،ص 135

إختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية :-

تتفاوت هذة الإختبارات إحد كبير وفقآ لطبيعة النظام والتطبيق ،ففي نظام المعالجة الدفعية علي سبيل المثال يمكن إختبار رقابة المدخلات عن طريق تحليل تسلسل أرقام المستندات الأصلية في دفعات معينة ،ومراجعة وتدقيق التلاؤم بين المجموعات الرقابية للدفعة ومقارنة المجموعات الرقابية بمخرجات الحاسوب .

إختبارات إجراءات رقابة المستخدم :-

تتفاوت هذه الإختبارات بشكل كبير وفقآ لطبيعة الرقابة أن الهدف الأساسي منها هو التأكيد من أن المستخدمين يقومون كحد أدني بإختبار منطقة مخرجات الحاسوب لذلك تتضمن الإختبارات عادة سؤال المستخدمين عن الإجراءات الإختبارية المنفذة وفحص أي توثيق موجود .

سادسآ:الإجراءات التنفيذية لتحقيق الرقابة الداخلية وأسسها :-

لابد من إتخاذ تلك الإجراءات التالية وهي :-

1) **إجراءات تنظيمية وإدارية :-**

أ- تحديد إختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل .

ب- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لاينفرد أحدهم بعمل ما من البداية للنهاية .

ج- توزيع المسؤليات بشكل واضح يساعد علي تحديد تبعة الخطأ أو الإهمال .

د- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف **التالية :-**

1/ وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .

2/ وظيفة تنفيذ العمليات .

3/ وظيفة الإحتفاظ بعهدة الأصول .

4/ وظيفة القيد والمحاسبة .

5/ تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة .

2) **إجراءات محاسبية :-**

وتضم النواحي التالية :-

أ- إصدار تعليمات بوجود إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والإحتيال .

ب- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند مالم يكن معتمداً من الموظفين المسئولين ومرفقة بة الوثائق المؤيدة الأخري .

ج- عدم إشتراك موظف في مراجعة عمل قام بة ،بل يجب أن يراجعة موظف أخر.

د- إستعمال الألأت المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتمالات الخطأ ويقود إلي سرعة إنجاز العمل .

3) **إجراءات رقابية عامة :-**

تضم النواحي التالية :-

1/ التأمين علي ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها .

2/ التأمين علي الموظفين في حوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو إدارية وغيرها ضد خيانة الأمانة .

3/ وضع نظام سليم لمراقبة البريد الصادروالوارد .

4/ إستخدام وسيلة الرقابة الحدية ، يجعل سلطات الإعتماد متمشية مع المسئولية ، فقد يختص رئيس القسم مثلاً بإعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير بينما يختص رئيس الإدارة بإعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا .

5/ إستخدام وسائل الرقابة المذدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ،وعهدة الخزائن النقدية .

سابعآ:أسس الرقابة الداخلية لبعض عمليات المشروع :-

هذا الجزء يتناول أهم القواعد والأسس التي ينبغي مراعاتها في نظام الرقابة الداخلية لبعض العمليات التي يمكن أن يقوم بها المشروع بصفة عامة وقبل أن يتم تناول بعض هذة العمليات ،فقد يكون من الضروري الإشارة إلي أحد أهم هذة الأسس

التي بنبغي أخذها في الحسبان عند وضع نظام الرقابة الداخلية ،وهو تحليل العائد والتكلفة .

لايعتبر مفهوم التكلفة والعائد أمرآ مستحدثآ ،لقد درج إستخدامة عندما تواجههم مشكلة ما ويكون عليهم المفاضلة بين أكثر من وضع أو بديل لحلها ،وأن كان ذلك لايتم في إطار منهجي . [1]

فأسلوب التكلفة يتضمن الموازنة بين مزايا وعيوب كل بديل متاح لحل مشكلة ما علي حدة ،ثم إختيار أفضل البدائل في ضوء معايير ومقاييس واضحة .

يقوم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالمشروع علي عدة أسس من أهمها :-

1/ التثبت من كفاية النقدية لمواجهة إحتياجات المشروع ودون أن يؤدي إلي تعطيل النقود بلا مقتضي وعادة مايتم ذلك عن طريق إعداد الموازنة النقدية ،والتي تتضمن تقديرات المقبوضات والمدفوعات خلال فترة مستقبلية من حيث مصادرها وتوقيت الحصول عليها .

2/ التأكد من إثبات جميع المتحصلات والمدفوعات النقدية في السجلات مع التحقق من أن ما تم تحصيلة هو م كان يجب تحصيلة فعلآ وكذلك بالنسبة لما تم دفعة .

3/ التأكد من أن هناك إجراءات كافية لحماية أموال المشروع .

بعض إجراءات الرقابة الداخلية علي المقبوضات يراعي الأتي :-

1/عادة مايقوم الصراف بإعداد كشف حركة النقدية اليومية وكذلك إدارة الحسابات فيتم إجراء المطابقة بين الحركة الدالة علي المقبوضات في الكشفين معآ للتحقق من صحتها وشمولها لكافة العمليات حتي يتنسي لإدارة الحسابات القيد بدفاتر مختصة بالنقدية .

2/ بعد قيام الصراف بالإيداع لدي البنك وتسليم حافظة إيداع تدل علي قيامة بذلك فإنة يتم مطابقتها مع حركة النقدية من واقع الكشفين المشار إليهما حتي يتم التحقق من عدم إساءة إستعمال أموال المنشأة .

---

[1] خالد أمين عبدالله ،امرجع سابق ،ص 166

3/ ينبغي أن يقوم موظف مختص بتسليم الحولات البريدية الواردة علي أن يقوم كل موظف أخر بإعداد الكشوف اللازمة لهذه الحوالات .

بعض إجراءات الرقابة الداخلية علي المدفوعات :-

1/ ضرورة الفصل بين المدفوعات التي يتم صرفها عن طريق الخزينة وبين تلك التي تدفع عن طريق صندوق النثريات أو السلف .

2/ ينبغي أن تكون المدفوعات بشيكات كلما كان ذلك ممكنآ مع وجود الرقابة الكافية علي دفتر الشيكات التي لم تستخدم بعد .

3/ ضرورة الفصل بين واجبات من يقوم بإعتماد مستندات الصرف عمن يقوم بتحضير وإعداد الإيصالات أو الشيكات المسحوبة عمن يقوم بالتوقيع الأخير عليها.

4/ يفضل دائمآ إتباع نظام السلف المستديمة فيما يتعلق بتنظيم دفتر النثريات حتي يمكن تحديد عهدة الصراف في أي وقت مع مراعاة إعتماد مستندات الصرف الداخلية من موظف مسئول بخلاف من قام بالصرف أو الصراف .

5/ في كل الأحوال ينبغي ختم مستندات الصرف التي يتم إعتمادها ودفع قيمتها بما يفيد صرفها وحتي لاتستغل مرة أخري .

6/ ينبغي الإعتماد من إصدار الشيكات لحاملة بقدر الإمكان كما يجب عدم إصدار شيكات بياض .

7/ ضرورة أن لاتستخدم الشيكات "بدل فاقد " إلا بعد إجراء التحريات اللازمة عند فقد الشيكات الأصلية .([1])

من الإجراءات المتعارف من الرقابة الداخلية علي المخزون مايلي :-

1/ ضرورة الإهتمام بصلاحية مكان المخزون ومناسبة الأصناف التي تخزن فية .

2/ ضرورة الفصل بين وظيفة الشراء ،ووظيفة إستلام المواد الواردة للمشروع ووظيفة الإحتفاظ بها في المخازن .

3/ ضرورة وجود لوائح تتعلق :

أ- أمناء المخازن : من حيث صلاحيته وكفاءتهم .....الخ .

[1]) حامد طلبة أبوهيبة ،مرجع سابق ص،49

ب- المخازن :من حيث إجراءات إستلام أو صرف بضائع .

4/عدم إستلام مواد أو صرف مواد إلا بناء علي مستندات معتمدة من الموظف المختص في ضوء مسؤلياتة .

5/ ضرورة القيد ببطاقات الصنف وبدفتر أستاذ المخازن بشكل منتظم مع إجراء المطابقة اللازمة بين بيانات الكميات فيها دورياً وعلي فترات قصيرة .

6/ القيام بالجرد الفعلي من وقت لأخر وفي أوقات مفاجئة ،ويمكن أن يكون ذلك بطريقة الإختبارات .

مما سبق تري الباحثة أن رغم العديد من الوظائف في نظام الحاسوب فأن أهمية الرقابة الداخلية لم تتضائل علي الإطلاق ، وعلي أي حال فقد تعززت هذه العوامل والمفاهيم الرقابية التقليدية بالرقابة الموضوعة ضمن برنامج الحاسوب .

الفصـــــل الثـــاني

المبحث الأول : الافصاح في القوائم الماليه

أنواعة وطرقة ومعاييرة

المبحث الثاني : الإلتزامات المالية الثابتة والمتدوالة

الفصل الثاني

الإفصاح في القوائم المالية

أولآ:نظرة تاريخية لمفهموم الإفصاح :-

يلعب معيار الافصاح المناسب دورا هاما ومركزيا سواء في نظريه المحاسبه ام في الممارسات المحاسبيه وقد تكرست اهميه هذا المفهوم بعد ما لقيه من اهتمام كبير من عده جهات منها :الجمعيات المهنيه المحاسبيه وادارات البورصات العالميه ،وكذلك الباحثين خصوصا المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفه لفرضيه السوق المالي الكفؤ ودراسه انعكاساته علي حركه تداول التقلبات في اسعار الاوراق الماليه .

وان راي مناقشه وبحث لطبيعه الافصاح المناسب ،لابد وان تتم في اطار اغراض المحاسبه الماليه والتي تتمحورفي نهايه الامر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمه للفئات التي تتستخدم البيانات المحاسبيه في اتخاذ قرارات اقتصاديه تتعلق بالمنشاه مصدره البيانات ،كما تهئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات الماليه التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسيه لتلك المنشاه لقوتها الاراديه مثلا ،او قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها قصيره او طويله الاجل وبسبب الاهميه المتزايده لمعيار الافصاح عن المعلومات المحاسبيه المحاسبيه اصدرت معيار خاص في هذا الشان هو المعيار رقم [5]الذي يحمل عنوان المعلومات التي يتوجب الافصاح عنها في البيانات الماليه وقد صدر عام 1974م وتم تصحيحه مره ا1993م،كما حرصت ايضا علي تضمين كل معيار صدر عنها قواعد خاصه تحدد كلا من حدود وشروط الافصاح عن المعلومات بشان الموضوعات التي يعالها ذلك حرصا أنها علي توقير نوع من القبول الدولي للقوائم الماليه الماليه المنشورة .

من زاويه تاريخية يرتبط تزايد اهميه مبدا الافصاح عن المعلومات في البيانات الماليه المنشوره بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفه المحاسبه وذلك عندما تحولت المحاسبه من بدايه الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخا الملكيه الي ما يعرف بمدخل المستخدمين فيدخل هذه الحقبه التاريخيه تحولت الوظيفه المحاسبيه من التركيز علي دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته اساسيه

حمايه مصالح الملاك لتركيز علي دورها الجديد كنظام بالمعلومات غايته الاساسيه توفير المعلومات المناسبه تضع القرارات . لكي تقوم المحاسبه بوظيفتها الجديده ارتقي شان بعض المبادئ المحاسبيه المتعارف عليها مثل مبدا الافصاح والملائمه والمصداقيه والقابليه والمقارنه وذلك علي حساب مبادئ اخري مثل مبدا التحفظ والموضوعيه والقابليه لتتحقق .كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبه علي فروع المعرفه الاخري كانفتاحها مثلا علي النظريه الحديثه للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والادوات التي عززت من اهميه مبدا الافصاح من هذه المفاهيم والادوات مثلا مفهوم المحتوي الاعلامي للتقرير المالي والداله اللوغرثيميه التي تعرف باسم صاحبها وهذه المفاهيم عززت من اهميه مبدا الافصاح .([1])

ماهيه الافصاح :-

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الافصاح عن المعلومات الواجب توفيره في البيانات الماليه المنشوره ،ويتم هذا الاختلاف اساسا من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقه والذي ينعكس علي الزاويه التي ينظر من خلاله كل طرف نحو المشكله فنظره الطرف المسئول عن اعداد هذه البيانات تختلف عن نظره من يستخدمها من رجال الاعمال . كما ان نظره هؤلاء جميعا قد لاتلتقي ايضا مع نظره الرقابه والاشراف علي المهنه كدواوين المحاسبه وهيئات البورصه والمجامع المهنيه ومن هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للافصاح يضمن توفير مستوي الافصاح الذي يحقق لكل طرف من الاطراف غايتة .

مفهوم الافصاح :-

الافصاح يعني بشكل عام تقديم البايات والمعلومات الي المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم في اتخاذ القرارات .لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجين بان واحد،اي ان هناك افصاحا داخليا وخارجيا وان الافصاح الداخلي هو افصاح موجه الي اداره الوحده الاقتصادية .

[1] وليم توماس وسون هنكي ،المراجعة بين النظرية والتطبيق ،تعريب د.أحمد حامد حجاج ،د.كمال الدين سعيد ،تقديم د.سلطلن السلطان (دار المريخ ،جده 1989)،ص 182

يراد بالافصاح ايضا بيان مافي السلعه من عيب اذا لم يكن ظاهرا وقد بين عليه الصلاه والسلام انه لايحل لاحد بيع سلعه يعلم بيها عيبا فيكتمه ،والافصاح عن المعلومات يعني اتباع سياسه الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق الماليه الهامه التي تعتمد عليها الاطراف المهتمه بالمشروع ويعدالافصاح الكافي من اهم المبادئ الرئيسيه لاعداد القوائم الماليه وهذ يعني ان تشتمل القوائم الماليه علي والملاحظات والمعلومات الاضافيه المرفقه بها علي كل المعلومات المتاحه المتعلقه بالموضوع بالمشروع لتجنب تضليل [1]الاطراف المهتمه بالمشروع . [(1)]

يقصد بالافصاح علي وجه العموم :العلانيه الكامله اما في المحاسبه فيقصد به انه تظهر القوائم الماليه جميع المعلومات الرئيسيه التي تهم مستخدمي المعلومات التي تساعدهم علي اتخاذ القرارات بطريقه سليمه .

انواع الافصاح :-

الافصاح الكافي :-

هو الاكثر استخداما من قبل المنظمات ومعظم الكتاب والباحثين حيث انه وفقا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات التي تساعده علي اتخاذ القرارات السليمه في الوقت المناسب .ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمه لمستخدمي المعلومات .

الافصاح الكامل :-

يتطلب الافصاح الكامل العادل عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هنالك حاجه اليها ام لا .هذا النوع من الافصاح قد لايفيد مستخدم المعلومات حتي لو تحقق حيث ان كثره التفاصيل التي تكون غير مهمه قد تربك مستخدمي المعلومات ولا تساعده علي اتخاذ القرارات السليمه في التوقيت المناسب .

الافصاح العادل :-

---

(1) د.محمد عطيه مطر ،د.حكمت احمد الراوي ،د.وليد الناجي ،نظريه المحاسبه واقتصاد المعلومات ،ب م ،دار خزين ،2000 ص 367-366

يركز مفهوم الافصاح العادل علي اهداف اخلاقيه تتعلق بالعداله والمساواه بين مستخدمي المعلومات للقوائم الماليه في عرض الحقائق المتعلقه بانشطه المنشاه لمساعدتهم علي اتخاذ القرارات الصحيحة . ([1])

ثانيآ:اساليب وطرق الافصاح :-

يوجد العديد من وسائل وطرق الافصاح المحاسبي والتي يمكن ان تساعدمستخدمي المعلومات علي فهمه واتخاذ القرار الصحيح .وتتوقف المفاضله بين طريقه واخري علي طبيعه المعلومات المطلوبه واهميتها النسبيه وفيما يلي اكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام .

*** الافصاح من خلال القوائم المالية :-**

حيث يتم ظهور المعلومات الاساسيه في صلب القوائم الماليه بطريقه تساعد علي الافصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم كما يلي علي سبيل المثال :

*** قائمه المركز المالي :-**

حيث يتم ظهور بنود اصول وخصوم وكذلك حقوق الملكيه ويمكن الافصاح عن العلاقات الملائمه باعاده ترتيب تبويبات بنود الاصول والخصوم ،اصول ثابته ومتداوله خصوم ثابته ومتداخله او اصول نقديه وغير نقديه وخصوم نقديه وغير نقديه او تطرح الخصوم المتداوله من الاصول المتداوله للوصول الي راس المال العامل الي غير ذلك من طرق التبويب .

ثالثآ: استخدام المصطلحات الواضحه والمتعارف عليها :-

مم لاشك فيه ان استخدام المصطلحات الواضحه ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل اهميه عن الافصاح في صلب القوائم الماليه السابق الاشاره اليها .ويجب ان تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعني الدقيق والمعروف جيدا لدي مستخدمي المعلومات مع مراعاه توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتي يستفيد مستخدم المعلومات منها والا اصبح الافصاح مضلل في حاله حدوث عكس ذلك .

[1])المرجع السابق ص ،14

*** المعلومات بين الاقواس :-**

ويتم ذلك في صلب القوائم الماليه في حاله بعض البنود التي يتعذر فهمهما من عنوانها فقط دون اسباب وتطوير ولذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصره بين الاقواس مثل طريقه تقييم بند معين .الاصول المقيده برهان معين او اجراء شرح مختصر والي غير ذلك من الملاحظات .

*** الملاحظات والهوامش :-**

تعتبر وسيله الملاحظات والهوامش من وسائل الافصاح الهامه لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم الماليه الا انه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجه كبيره في الافصاح عوضا عن القوائم الماليه .وبشكل عام يمكن ان تشتمل الملاحظات والهوامش علي مايلي :

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبيه المستخدمه في اعداد القوائم الماليه والتغيرات التي تطرا عليها .
- الافصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفه .
- او بصفه عامه الي معلومات ماليه لا تتضمنها القوائم الماليه وتستخدم هذه الوسيله عاده ضمن التقرير المالي لاداره الشركه .

رابعآ:التقارير والجدول الملحقه :-

وتستخدم هذه الوسيله لاظهار بعض المعلومات الاضافيه والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل اظهارها في صلب القوائم الماليه .وقد تستخدم هذه الوسيله ضمن وسيله الملاحظات والهوامش او في صوره تقارير مستقله .([1])

[1] المرجع السابق ،ص 16

تقرير مجلس الاداره :-

هذا التقرير يعتبر متمما للقوائم الماليه والذي بدونهيصعب تغير الكثير من معلومات القوائم الماليه .ويجب ان يشتمل التقرير علي **مايلي :**

1. الاحداث الغير ماليه والتغيرات التي حدثت خلال السنه الماليه وتؤثرعلي عمليات المنشاه مثل التغيرات في المراكز الاداريه العليا والسياسات .
2. التوقعات المستقبليه المتعلقه بمستقبل الصناعه والاقتصاد ودور المنشاه فيها .
3. خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبليه .
4. النفقات الراسماليه واثارها .
5. الجهود المبذوله في البحوث التجارية .

تقرير المراجع الخارجي :-

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيله افصاح ثانويه وليست رئيسيه حيث انه يمكن ان يؤكد افصاح او عدم الافصاح عن معلومات معينه عن طريق الملاحظات او التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره **مثل :**

عدم اتباع المنشاه المبادئ المحاسبيه المتعارف عليها واعداد القوائم الماليه واثرها علي الافصاح في حاله تاثيره الهام نسبيا .

وسائل الافصاح :-

1- استخدام المقارنات للقوائم الماليه وكذلك المعلومات المقارنه عن سنوات سابقه مثل ارقام المبيعات او المصروفات او الارباح الموزعه او غير تلك لتحديد الاتجاهات والاستفاده لمستخدمي المعلومات

2- استخدام النسب الماليه لمساعده مستخدمي المعلومات علي فهم المعلومات وتحديد اتجاهات الزياده او النقصان في اي بند من البنود بمقارنه هذه النسب مع مثيلاتها في السنوات السابقه او في المنشأت المماثلة .([1])

[1] دمتولي الجمل ،عبدالمنعم محمود ،المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي (دار النهضة العربية ،القاهرة 1975)،ص187

خامساً:أساليب افصاح أخري :-

1- التفسيرات والشرح الموضوعه بين الاقواس :

وتتميز هذه في انها تقدم الافصاح في صلب القوائم الماليه ويميل القارئ ألي اقفال المعلومات التكميليه عندما توضع بين الهوامش .

2- الهوامش :

اذا لم يكن من الممكن الافصاح عن المعلومات الاضافيه في تفسير قصير وموجز نسبيا فانه ينبغي استخدام الهوامش

3- الجداول المدعمه للمعلومات .

4- الاحالات الي المراجع :

تستخدم الاحاله المرجعيه عندما تكون هنالك علاقه مباشره بين حسابين في الميزانيه .

5- حسابات تقدير القيمه :

تستخدم حسابات تقدير القيمه لتقليل اذدياد المبلغ المحول لبعض الاصول والالتزامات في القوائم المالية .

معيار المحاسبه الدولية :-

عرض القوائم الماليه ، هيكل القوائم الماليه :

كما ذكرنا فان المجموعه الكامله من القوائم الماليه طبقا لمعيار المحاسبه الدوليه رقم (1) **تتكون من :-**

- الميزانيه العموميه .
- قائمه الدخل .
- فائمه التغيرات في حقوق الملكيه .
- قائمه التدفقات النقديه .
- ايضاحات الممتمه للقوائم الماليه ،وملخص للسياسات المحاسبيه الهامه([1])

[1])المرجع السابق ،ص 188

أولا: الميزانيه العموميه :-

في التفرقه بين الاصول والالتزامات المتدواله وغير المتداوله يشترط في معيار المحاسبه الدوليه ان تميز الميزانيه بين ذلك حيث ان هذا التصنيف يوفر معلومات مفيده عن طريق تميز الاصول الصافيه المتداوله باستمرار كاراس المال عامل عن تلك المستخدمه في العمليات في الاجل الطويل ،كما ان هذا التحليل يفيد في توضيح الاصول المتوقع تحقيقها ضمن الدوره التشغيليه الحاليه للشركه واجبه السداد خلال نفس الفتره .

والدوره التشغيليه للشركه هي الوقت الذي ينقضي بين اقتناء الاصول من اجل تشغيلها وتحقيقها نقدا ،وعندما لايمكن التعرف علي الدوره التشغيليه للشركه بوضوح يفترض ان مدتها (12) شهراً .

الاصول المتداوله : يشترط في معيار المحاسبه الدوليه رقم (1)لتصنيف الاصول بانها متداوله ان تستوفي أيا من المعايير التاليه :

* ان يكون من المتوقع تسويه الالتزام خلال دوره التشغيل العاديه للشركه .
* ان يحتفظ بالاصل بغرض المتاجره بشكل اساسي .
* ان يكون من المتوقع تحققه خلال 12شهرا بعد تاريخ أعداد الميزانيه .
* ان يكون نقديه اوفي حكمها ،مالم يكن محظور مبادلته او استخدامه في تسويه التزام معين في مده 12شهرا ،بعد تاريخ اعداد الميزانيه علي الاقل
* والاستثناء لذلك هو ان اصل الضريبه المؤجله لايسمح بتصنيفها علي انها اصل متداول .

الالتزامات المتداوله :-

يشترط في معيار المحاسبه الدوليه رقم (1) تصنيف الالتزامات بانها متداوله ان تستوفي اي من المعايير **التاليه :**

- ان يكون من المتوقع تسويه الالتزام خلال دوره التشغيل العاديه للشركه .
- ان يحتفظ بالالتزام بغرض المتاجره بشكل اساسي .
- ان يكون من المتوقع تسويته خلال 12شهربعد تاريخ أعداد الميزانيه .

- ان يكون للشركه حق غير مشروط في تاجيل تسويه هذا الالتزام لفتره لاتقل عن 12شهر بعد تاريخ اعداد الميزانيه .والاستثناء لهذا هو ان الالتزامات الضريبيه المؤجله لايسمح بتصنيفها علي انها متداوله .

المعلومات الواجب عرضها في صلب الميزانية :-

كحد ادني ينبغي ان تتضمن الميزانيه البنود التاليه : [1]

- الاراضي والمباني والمعدات .
- الاستثمار العقاري .
- الاصول الماليه .
- الاستثمارات التي تتم المحاسبه عنها باستخدام طريقه حقوق الملكيه .
- الاصول البيولوجيه .
- اصناف المخزون .
- الذمم المدينه التجاريه والذمم الاخري .
- النقديه او مافي حكمها .
- الالتزامات والاصول الضريبيه الساريه .
- الالتزامات والاصول الضريبيه المؤجله .
- حقوق الاقليه المعروضه ضمن حقوق الملكيه .
- راس المال المصدروالمدفوع والاحتيطات وعلاوه الاسهم .
- الاصول المحتفظ بها للبيع .
- الاسهم المصرح بها .
- القيمه الاسميه للاسهم .
- عدد الاسهم المصدره والمدفوعه بالكامل .
- القيمه الاسميه للاسهم .
- تسويات في بدايه ونهايه السنه .
- اسهم الخزانه .

[1] د.حلمي نمر عبدالمنعم محمود ،الاصول العلميه والعمليه في محاسبه الشركات ،(ب مكان نشر ،ب دار نشر)،ص 26-27

ثانيا : قائمه الدخل :-

المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمه الدخل كحد ادني :

- الايرادات – تكاليف التمويل ،النصيب في ربح اوخساره الشركات التابعه والتي يحاسب عنها بطريقه حقوق الملكيه .
- مبلغ ربح اوخساره العمليات المتوقعه بعد خصم الضرائب .
- توزيعات الارباح .
- تصنيف النفقات حسب طبيعه النفقه او الوظيفه :ويشجع معيار المحاسبه الدوليه رقم (1) علي اجراء تحليل للنفقات اما بناء علي طبيعتها او وظيفتها ايهما افضل من حيث توفير المعلومات الملائمه والموثوق بها .والاختيار بين طبيعه النفقه وطريقه وظيفه النفقه وطبيعه النفقه ويتوقف علي عوامل متعلقه بالصناعه وطبيعه النشاط ،الا انه نظرا لان المعلومات الخاصه بطبيعه النفقات تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقديه المستقبليه ،فانه يلزم اجراء افصاح اضافي عن طبيعه النفقات عند استخدام طريقه ووظيفه النفقه .

تحليل النفقات حسب وظيفتها علي سبيل المثال :-

تكاليف التوزيع : تكاليف الانتاج ،تكاليف اداريه ووفقا لهذه الطريقه يشترط معيار المحاسبه الدوليه رقم (1) كحد ادني الافصاح عن تكلفه المبيعات بشكل منفصل عن النفقات الاخري .

ويلاحظ ان استخدام هذه الطريقه يوفر معلومات اكثر ملائمه للمستخدمين الا انه يتضمن قدر كبير من الاجتهاد .ولايستخدم بشكل منفصل عن بنود الايرادات او المصروفات ذات الاهميه النسبيه **مثل :**

- ❖ عمليات خفض القيمه اوزياده الاصول او المخزون .
- ❖ عمليات التخلص من الاستثمارات –العمليات الموقوفه . [1]

[1] المرجع السابق ،ص 30-33

يتم التفرقه علي اساس مصدر البند بالنسبه لنشاط الشركه والانشطه العرضيه الاخري التي تحدث بشكل غير منتظم مثل التخلص من استثمارات طويله الاجل ،ولذلك كان يتم تعريف الانشطه العاديه وغير العاديه بشكل دقبق .

ثالثا: قائمه التغير في حقوق الملكية :-

يمكن ان تتغير لاسباب مختلفه ويشترط معيار المحاسبه الدوليه رقم (1)عرض قائمه بالتغيرات في حقوق الملكيه بحيث يظهر في صلب هذه القائمه **مايلي :**

- الربح او الخساره عن كل فتره .
- كل بند ايراد و مصروف معترف به في حقوق الملكيه .
- مجموع الدخل او النفقه .
- تغير السياسات المحاسبيه وتصويبات الاخطاء والتي تتم في رصيد الارباح المحتجزه باثر رجعي بقدر الامكان .
- المعاملات مع الملاك ويتم بيان بارصده حقوق الملكيه (راس المال ، الارباح المحتجزه ،الاحتياطيات) اول المده واخر المده في الايضاحات الممتمه .

رابعا : قائمه التدفقات النقديه :-

وقد اوضح معيار المحاسبه الدولي متطلبات عرض قائمه التدفقات النقديه والافصاح المرتبط بها ان معلومات التدفقات النقديه مفيده في انها توفر لمستخدمي القوائم الماليه اساس لتقييم قدره المنشاه علي توفير النقديه ومافي حكمها وحاجه المنشاه في الاستفاده من هذه التدفقات النقديه :

- العرض العادل .
- المشروع المستمر .
- اساس الاستحقاق المحاسبي .
- مبدا الثبات .
- مبدا الاهميه النسبيه .
- مبدا الموازنه .

المبحث الثاني

الإلتزامات المتداولة

أولآ:القوائم المالية :-

لايعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولي في العملية المحاسبية إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة . فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل الى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية .

وحيث أن تلك القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية الحسابية فإن القارئ الذي يتفهم محتوي ومضمون هذه القوائم سوف يردك أهمية الغرض من الخطوات الأولي وهي تسجيل وتبويب وتخليص العمليات .

وبذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلان يعتقد بحصته ويتم توصيله بإستخدام القيم النقدية بالجنية أو الدولار . وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المنشاة وفقاً للنواحي المالية والتي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة عن أنشطة المنشاة المالية . وتعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لتفرة زمنية مدتها عام . أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثلاثة شهور) يطلق عليها القوائم المالية الفترية أو الدورية .

تمثل القوائم المالية للمنشاة عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي بمركزها المالي وما أنجذته من معاملات . وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة التي توفر المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعاً عرضياً من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار ، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المالية .([1])

ثانيآ:تتضمن القوائم المالية المكونات التالية :-

1/ الميزانية العمومية .

2/ قائمة الدخل .

[1]) خالد أمين عبدالله ، حمزة بشير أبو عاصى ، ص149-155

3/ قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

4/ قائمة التدفقات النقدية . ([1])

أولاً : الميزانية العمومية :-

هي كشف يحتوي علي أرصدة الحسابات المدنية والحسابات الدائنة المتبقية في دفتر الأستاذ دون اقفال بعد تصوير حساب المتاجرة ، وحساب الأرباح والخسائر ، وسميت الميزانية بهذا الأسم لأنه يجب أن يتساوي أو يتوازن جانبها ، ويطلق على الميزانية قائمة المركز المالي ، لأنها تبني المركز المالي للمنشاة في لحظة إعدادها وهي كشف بأصول المنشاة وخصومها في نهاية السنة المالية ، بحيث يظهر في الجانب الأيمن الأصول (الموجودات) وفي الجانب الأيسر لخصوم (المطلوبات) وحقوق الملكية .

تبويب الميزانية :-

أن تبويب الميزانية بصورة منظمة تساعد علي إعطاء الصورة الصادقة للمركز المالي للمنشاة ، وهو الهدف الأساسي من إعداد الميزانية . وعليه يتم تجميع الأصول أو الخصوم في مجموعات تربطها صفة مشتركة وقد جرت العادة تبويب الميزانية بواحدة من **الطريقتين الأتيتين :**

1/ ترتيب الأصول وفقاً لسهولة تحويلها الي سيولة نقدية ، فتبدأ بالنقود سواء في الصندوق أم في البنوك ، ثم تدرج الأصول المتداولة التي يشمل تحويلها الي نقود ، وكذلك الأصول التي تحتاجها الي وقت وإجراءات لتحويلها الي نقود وهي الأصول الثابتة ، وهذه الطريقة تتبعها عادة المؤسسات المالية والبنكية .

2/ ترتيب الأصول وفقاً لصعوبة تحويلها الي سيولة نقدية ، فتبدأ بالأصول الثابتة وبعدها الأصول المتداولة وهذه الطريقة تناسب المنشأت التجارية والصناعية .

أما بالنسبة لترتيب الخصوم فتبدأ بحقوق الملكية والخصوم الثابتة / ومن ثم الخصوم المتداولة ، لايوجد فرق في تبويب الخصوم بين الطريقة الأولي والطريقة الثانية . ([2])

[1]) أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، (القاهرة : الدار الجامعية 2007م) ، ص77

تبويب عناصر الأصول :-

تبويب الأصول في الميزانية الي ثلاثة إجزاء رئيسية هي :

1- الأصول الثابتة :-

وهي الأصول التي تحفظ بها المنشأة لمدة طويلة ، ولايكون الهدف منها بيعها والاتجار بها بل استعمالها وانتاج الربح .

وتقسيم هذه الأصول الي :

* الأصول الثابتة الملموسة : مثل العقارات والالات والسيارات والاثاث والمعدات ...الخ .

* الأصول الثابتة غير الملموسة : مثل شهرة المحل وحق الاختراع وحق الامتياز والاسم التجاري والعلامة التجارية .

2- الأصول المتداولة :-

وهي الأصول التي تتاجر بها المنشأة أو تستبدلها بما تساويه من النقود وتقسم هذه الأصول الي :

- ❖ أصول نقدية (سائله) مثل الصندوق – البنك .
- ❖ أصول غير سائلة : وهي الأصول التي يمكن تحويلها الي نقد لكنها تحتاج الي بعض الوقت ومن أمثلتها :
- ❖ البضاعة والأوراق المالية ، وأوراق القبض والمدينون .

3- الأرصدة المدنية الأخري :-

وهي أرصدة المصروفات المدفوعة مقدماً أو أرصدة الإيرادات المستحقة التي تنشأ نتيجة التسويات الجردية .[1]

[1])المرجع السابق ،ص158

تبويب عناصر الخصوم :

يمكن تقسيم الخصوم الي ثلاثة أنواع :-

1/ الخصوم الثابتة :

وهي المطلوبات التي تستحق الدفع بعد مدة طويلة كراس المال أو القروض طويلة الأجل أو أسناد القرض .

2/ الخصوم المتداولة :

وهي المطلوبات التي تستحق الدفع خلال عام واحد ويطلق عليها المطلوبات قصيرة الأجل مثل الدائنون وأوراق الدفع .

3/ أرصدة دائنة أخري :

وهي أرصدة المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدماً والتي تنشأ نتيجة التسويات الجردية .

ثانياً:طرق عرض الميزانية :-

يمكن عرض الميزانية العمومية عند بواحد من الأساليب الآتية :-إعدادها

1- الأسلوب التقليدى :

وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً وأستعمالاً ، ويكون علي شكل حساب أو كشف له جانبات بحيث تظهر الأصول في الجانب الأيمن وتظهر الخصوم في الجانب الأيسر والمثال التالي يبين هذا الأسلوب

جدول(1/2/2)

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئ	الخصوم
		الأصول الثابتة			**الخصوم الثابتة**
	××	الآلات			(حقوق الملكية)
	××	السيارات		××	رأس المال
		الأثاث		××	+ صافي الربح
×××		مجموع الأصول الثابتة	××	(××)	- المسحوبات
		الأصول المتداولة			**الخصوم المتداولة**
	××	الصندوق		××	أوراق الدفع
	××	البنك		××	الدائنون
	××	بضاعة آخر المدة	×××		مجموع الخصوم
	××	الأوراق المالية			
	××	أوراق القبض			
	××	المدينون			
×××		مجموع الخصوم			
××××			××××		

المصدر: خالد أمين عبدالله ، حمزة بشير أبو عاصى ، ص198

الاسلوب الحديث:-

وهو الأسلوب الذي يكون علي شكل قائمة تظهر الأصول في جزئها الأعلي والخصوم في جزئها الأسفل ويستخدم هذا الأسلوب في معظم الدول الأجنبية والمثال التالي يبين تبويب هذا الأسلوب .

جدول(2/2/2)

قائمة المركز المالي كما تظهر بتاريخ 2010/1/1م

البيـــــــــان	جزئي	كلي
الأصول		
الأصول الثابتة		
الآلات	××	
السيارات	××	
الأثاث	××	
مجموع الأصول الثابتة		×××
الأصول المتداولة		
الصندوق	××	
البنك	××	
بضاعة آخر المدة	××	
الأوراق المالية	××	
أوراق القبض	××	×××
المدينون	××	
مجموع الأصول المتداولة	×××	××××
مجموع الأصول		××××
الخصوم الثابتة		
رأس المال	××	
+ صافي الربح	××	
- المحسوبات	(××)	
مجموع الخصوم الثابتة	×××	
الخصوم المتداولة		
أوراق الدفع	××	
الدائنون	××	
مجموع الخصوم المتداولة	×××	
مجموع الخصوم		××××

المصدر: خالد أمين عبدالله ، حمزة بشير أبو عاصى ، ص201

ثانياً : قائمة الدخل :-

يطلق علي هذه القائمة مسميات مختلفة ، فبجانب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها أيضاً قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل أو توضح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصاً مصروفاتها خلال فترة مالية معينة

جدول (3/2/2)

قائمة الدخل	
إيرادات	×
(-) مصروفات	×
صافي الدخل	×

المصدر: خالد أمين عبدالله ، حمزة بشير أبو عاصى ، ص178

ويلاحظ أنه بينما يستخدم مصطلح الربح بشكل وأسع لقياس أداء المنشأة والحكم عليها وعلي مدي نجاحها ، إلا أن المحاسبون يفضلون أستخدام صافي الدخل أو صافي المكاسب .

تحليل قائمة الدخل :-

يقوم المستثمرون والدائنون مثل البنوك والقيد بتحليل صافي دخل المنشأة لأنه يستخدم كمؤشر علي قدرة المنشأة علي بيع السلع وتأدية الخدمات وبما يزيد عن تكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل ويقوم المستثمرين بشراء أسهم المنشأة عندما يعتقدون أن المكاسب المستقبلية سوف تنمو وتزيد ، وبالتالي سوف تؤدي الي أسعار أعلي الأسهم ، ويقوم المقترضون أيضاً بتحليل المكاسب المستقبلية للمنشأة للتعرف علي مصادر إعادة مواد القروض ، وتعد تفاصيل قائمة الدخل أيضاً هامة ، ولذلك يتم تفعيل قائمة الدخل عادة الي عدة أقسام مثل دخل التشغيل والدخل من الأنشطة المستثمرة ، الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغيير السياسات

المحاسبية ، ومثل هذه العوامل وأمور أخري سوف تساعد المستثمرين والدائنون علي تقرير مكاسب المنشأة المستقبلية .

تبويب قائمة الدخل :-

يتم إعداد قائمة الدخل بتسجيل الإيرادات أولاً ثم يتم ذلك أنواع مختلفة من المصروفات وحتي نصل الي صافي الدخل ، ويمكن إعداد قائمة الدخل بطريقة ملخصة أو عرضها بطريقة تشمل المزيد من التفصيلات ، بالإضافة الي الإجمالية الفرعية ومن أهم الإجماليات الفرعية :

- ❖ هامش الربح الإجمالي والذي يتم حسابه بطرح تكلفة البضاعة المباعة من إيراد المبيعات .
- ❖ صافي الدخل من العمليات المستثمرة والذي يقيس ربحية الأنشطة والخطط الرئيسية لأعمال الشركة .
- ❖ صافي الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية ويتم حسابه بطرح خسائر أو أرباح الأنشطة المستبعدة من صافي الدخل من العمليات المستثمرة .
- ❖ صافي الدخل قبل الأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية ويتم حسابه أو (أضافة) خسائر (أرباح) البنود غير العادية مثل الكوارث الطبيعية وغيرها من صافي الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية .

صافي الدخل :-

ويتم حسابه بطرح الأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية من صافي الدخل قبل أخذ هذا الأثر في الحسبان .

وهكذا يمكن تبويب قائمة الدخل كما يلي :

ويتضح من العرض السابق ما يلي :

1/ تبويب بنود الدخل الي بنود عادية وغير عادية :-

يتم تقسيم نتائج عمليات اشركة بإستمرار الي بنود عادية وبنود غير عادية وتشير النتائج العادية الي تلك العمليات التي نتوقع إعادة حدوثها في الفترات القادمة . ويتم

تلخيصها عادة علي أنها دخل من العمليات المستمرة علي أنه مؤشر لأدلء الشركة وذلك بسبب قيمته في توقيع أداء الأرباح المستقبلية .

ويشير الدخل غير المتكرر الي الأحداث أو المعاملات التي لاتوقع أن تحدث مرة أخري في الفترة القادمة ويشمل هذا النوع من البنود غير العادية أحداث مثل الخسائر التي تنتج من الحرائق أو الظواهر الطبيعية أو الخسائر الناتجة من تغيير السياسات المحاسبية .

2/ العمليات المستمرة :-

إن دخل المنشأة من العمليات المستمرة يساعد المستثمرين علي عمل تنبؤات عن الأرباح المستقبلية للمنشأة .

3/ العمليات غير المستمرة (المستفيدة) :-

تدخل معظم المنشأت الكبيرة في خطوط متنوعة من الأعمال التجارية ، لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها ونطلق علي قسم معين من الشركة مصطلح (قطاع) وقد تقوم الشركة ببيع قطاع معين من أعمالها لتخفيض ربحيته أو لتحقيقه خسائر ولا يرجي منه خيراً ، وهذا البيع لايكون مصدراً منتظماً للبيع . وبالنسبة لقائمة الدخل فإنها تتضمن المعلومات عن القطاع الذي يتم التصرف فيه في القسم الخاص بالعمليات المستبعدة (غير المستمرة) وهذا القسم من قائمة الدخل ينقسم الي **مكونين هما :**

* دخل التشغيل (الخسائر) من القطاع الذي تم التصرف فيه .
* أي مكسب أو خسارة ناتجة عن هذا التصرف مثل أرباح أو خسائر بيع أصول القطاع . [1]

[1]) د . طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأقراض الأستثمار ومنح الإئتمان ، (نظرة حالية ومستقبلية) ، ص71-135

جدول (4/2/2)

تبويب قائمة الدخل :-

	صافي المبيعات	×	
قسم رقم (1)	(-)		
ربح المتاجرة	تكلفة البضاعة المباعة	×	
	مجمل الربح	××	
	(-)		
قسم (ح)	مصروفات بيع وتوزيع	×	
	مصروفات إدارية وعمومية	×	
			××
	الدخل من التشغيل		××
	(+)		
	عناصر غير تشغلية	×	
قسم (3)	إيرادات فوائد +	×	
دخل الأنشطة	إيرادات توزيعات +	×	
المستمرة	أرباح بيع أصول +	×	
	مصروفات الفوائد (-)	(×)	
	خسائر بيع أصول (-)	(×)	
			××
قسم (4)	دخل الأنشطة المستمرة		××
الدخل بعد نتائج الأنشطة	أرباح أو خسائر الأنشطة المستبعدة	+	××
المستبعدة	صافي الدخل قبل العناصر غير العادية والأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية		××
قسم (5)	أرباح أو خسائر البنود غير العادية	+	××
نتائج البنود غير العادية	صافي الدخل قبل الأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية		××
قسم (6) الأثر التراكمي	الأثر التراكمي لتغيير الطرق المحاسبية	+	××
لتغيير الطرق المحاسبية	صافي الدخل		××

المصدر:منصور حامد محمود ،أساسيات المراجعه ،(القاهرة :مطبعة مركز التعليم المفتوح ،1993م)،ص188

ثالثاً:قائمة التدفقات النقدية :

المفهوم :-

تركز قائمة التدفقات النقدية على أمرين :

الأول :

إنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجية .

الثاني :

أنه يتم تبويب القائمة الي ثلاثة أقسام رئيسية هي :

أنشطة التشغيل – أنشطة الإستثمار – أنشطة التمويل

جدول(5/2/2)

قائمة التدفقات النقدية
صافي التدفق النقدي من التشغيل
صافي التدفق النقدي من الإستثمار
صافي التدفق النقدي من التمويل
التغيير في النقدية

المصدر:منصور حامد محمود ،أساسيات المراجعه ،(القاهرة :مطبعة مركز التعليم المفتوح ،1993م)،ص198

هيكل قائمة التدفقات النقدية :-

تتضمن مقدمة قائمة النقدية أيضاً العناصر التالية :

* إسم المنشأة .
* عنوان القائمة .
* الفترة المالية .
* وحدة القياس .

1/ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-

* المتحصلات من العملاء : والمتحصلات من إيرادات ودخول أخري مثل الفوائد .
* المدفوعات للموردين والعاملين المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب .

2/ التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :-

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية الأصول وكذلك الإستثمارات المالية طويلة الأجل .

- متحصلات من بيع أصول ثابتة وإستثمارات مالية طويلة الأجل موجبة .

تبويب قائمة التدفقات النقديةعن السنة المنتهية في 1973/2/31م :

جدول (6/2/2)

	1973	1972
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		
1. المتحصلات النقدية من العملاء	×	×
2. المتحصلات من الإيرادات الأخرى	×	×
3. المدفوعات النقدية للموردين والعمالة	×	×
4. الفوائد المدفوعة	×	×
5. الضرائب المدفوعة	×	×
6. متحصلات أخري بالصافي	×	×
7. صافي التدفقات النقدية (المستخدمة) في التشغيل	×××	×××
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :		
8. شراء أصول ثابتة (عقارات)	×	×
9. إستثمارات مالية	×	×
10. أخري – بالصافي	×	×
11. صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدم) من أنشطة الإستثمار	×××	×××
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :		
12. الحصول علي قروض جديدة	×	×
13. إصدار أسهم عادية	×	×

14. سداد قروض	×	×
15. توزيعات أرباح مدفوعة	×	×
16. شراء أسهم خزانة	×	×
17. رد أسم ممتازة	×	×
صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة) من أنشطة التمويل	×××	×××
الزيادة أو النقص في النقدية		
رصيد النقدية في أول العام		
رصيد النقدية في نهاية العام	×××	×××

أمين السيد أحمد لطفي ،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ،(القاهرة :الدار الجامعية2007م)،ص87

مما سبق تري الباحثة أن الجدول (6/2/2)يوضح تبويب قائمة التدفقات النقديةعن السنة المنتهية في 1973/2/31م حيث يقوم البنك في نهاية كل سنة مالية بعمل جدول يكشف فية تدفقات النقدية والسيولة التي تتوفر لدية من مصادرها الموضحة أعلاها

رابعاً : قائمة التغيرات في حقوق الملكية :- (جدول(8/2/2)

البيـــــــــان	رأس المال	قانوني	الإحتياطيات (تفصيلات أخرى)	إحتياطي إعادة التقييم	الأرباح المحتجزة	الإجمالي
أرصدة في 2006/12/31م	×		×	(×)	×	×
التغيرات في السياسات المحاسبية					(×)	(×)
الرصيد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
الفائض من إعادة تقييم الأصول				(×)		×
العجز من إعادة تقييم الإستثمارات				(×)		×
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
صافي ربح العام					×	×
المحول الإحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
رصيد أسهم النقدية	×					×
الرصيد في 31 ديسمبر 2006م	×		×	(×)	×	×
العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
الفائض من إعادة تقييم الإستثماراتس						
صافي الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل						
صافي ربح العام					×	×
المحول للاحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الإحتياطات	×		×			
الرصيد في 2006/12/31م	×	×	×	(×)	×	×

سامي محمد الوقادوأخر ،تدقيق الحسابات ،(عمان :مكتبة المجتمع العربي،2010)،ص،288

مماسبق تري الباحثة أن الجدول (8/2/2)يوضح التغيرات في حقوق الملكية التي تطرألدي البنك والتي من ضمنها التغيرات التي تحدث في السياسة المحاسبية وتقييم العجز وتوزيع الارباح وإصدار الأسهم الإحتياطية والإحتياطي القانوني وغيرها.

الفصـــــل الثـــــالث

الدراســـــة الميدانيـــــة

المبحث الأول : نبـــذة تعريفية عن البنك محل الدراســـــــة

المبحث الثاني : تحليـــل الإستبانـــة وإختبـــار الفرضيـــات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي

تأسس بنك فيصل الإسلامي السوداني :-

بدأت فكرة نشأت نشأت البنوك الإسلامية في منتصف السبيعات حيث كانت نشأة البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص بإنشاء البنوك الإسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأس مال قدرة بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية بعدد من الأخطار .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا ان الفكرة لم تجد طريقتها للتنفيذ وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانين بالحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري علي قيام بنك إسلامي في السودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر الأمر المؤقت رقم 9لسنه 1977م الذي تمت إجازتة من السلطة التشريعية وقد حدد قانون إنشاء البنك ي أن يعمل البنك وفقآ لاحكام الشريعة الإسلامية عي تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار، كما يجوز لة لتحقيق أغراضة إنشاء شركات التأمين التعاوني أو أي شركات أخري ،وقد حدد القانون أن يكون للبنك راس مال لا يقل عن ستة ملايين جنية سوداني ،وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع راس المال إلي أسهم وبنسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل ،وبعد إنقضاء خمس سنوات من عمر البنك فأن قانون البنك تم تعديلة بحيث سحيت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسة وذلك بعد ثبات إنتشار التجربة وإنتشارها ونموها .

أهداف البنك وأغراضة :-

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضة في الأتي :-

1/ القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والإستثمارات والمساهمه في التنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والإجتماعية ف أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أوخارجها .

2/ قبول مختلف الودائع .

3/ تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف من الأوراف ذات القيمة من التعامل في النقد الأجنبي .

4/ إعطاء الغروض الحسنة وفقآ للقواعد التي يقررها البنك .

5/ فتح حسابات الإعتماد والضمان وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والإقتصلدي والقيام بأعمال أمناء الإستثمار .

النظام الإداري :-

إلتزم بنك فيصل الإسلامي نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤية (مصري إسلامي الوجهه سوداني السمات يلتزم بالجودة والإمتياز في أعمالة إسعاد العملاء ثقة في الموردين تنمية للمجتمع عناية بالعاملين ،وتعظيم لحقوق المساهمين)كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية **بالأتي :-**

1/ إستخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطآ وسرعة .

2/ إستقطاب الموارد رأس مال وودائع .

3/ بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

4/ تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين .

التحول التقني الشامل :-

ظل البنك منذ تأسيسة رائدآ للعمل المصرفي والأن يحتل الصدارة في إدخال أحدث م توصلت إليه الصناعه المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ،ويعتبر بنك

فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلي بنك إلكتروني مما أتاح لة توفير خدمات ومنتجات مصرفية تناسب نظرياتها العالمية عن **تلك التقنيات :-**

1/ تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برأستة وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشكة واسعة تيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينهما بيسر .

2/ تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة السوفت لتنفيذ عمليات التحاويل المالية المختلفة .

3/ تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بكل الفروع .

4/ تم إدخال نظام الخدمه المصرفية عبر الهاتف وتم تنفيذ عدد من الصرافات الألية.

الرؤية :-

مصرف إسلامي الوجهه سوداني السمات يلتزم الجودة والإمتياز بأعمالة إسعاداً للعملاء ،ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة :-

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماتة السودانية ويستهدف للتطوير الإمتياز بالكفاءة الأكبر ،مركزاً ماليأمليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة وعلاقات خارجية متنامية ،نظم وتقنيات مستحدثة يقوم عليها العاملون فريقاً محضاً خلقاً ملتزماً أمانة مدربة مؤهلاً معرفة يلتزم الشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع .

القيم العشرة :-

1/ الشرعية .

2/ الريادة .

3/ التميز .

4/ المهنية .

5/ العمل بروح الفريق .

6/ التحسين المستمر .

7/ الشفافية .

8/ إسعاد المتعاملين .

9/ التعاون مع الشركات .

10/ الشراكة مع المجتمع .

المبحث الثالث

تحليل الإستبانة وإختبار الفرضيات

أولاً : أداة الدراسة :-

تم تصميم الإستبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد علي الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في هذا المجال ، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الإستبانة ، وقد تم تحكيم الإستبانة من قبل ذوي الخبرة .

تم توجيه الإستبانة الي عينة تتكون من 50 فرد من الموظفين في بنك فيصل الإسلامي وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ، المسمي الوظيفي) وذلك للوقوف علي أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات ووظائف المبحوثين .

الجزء الثاني : أسئلة الفرضيات كلا علي حده .

عبارات الإستبانة :-

تم توجيه عبارات الإستبانة علي الموظفين ببنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي (عينة الدراسة) وقد احتوت الإستبانة علي (18) سؤال وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في سؤال وفق مقياس ليكرت الخماس (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لاأوافق ، لا أوافق بشدة)

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة علي فرضيات الدراسة ، وقد أشتملت كل فرضية علي عدة عبارات .

صدق وثبات الإستبانة :-

تم اختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفاكرونباخ الاحصائي وقد كانت النتيجة 0.83 من 1 وهذا يدل علي ثبات عبارات الإستبانة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :-

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم أستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية :

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات .
- النسب المئوية .
- المنوال .
- أختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة .

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاهـ علي البيانات التي تم الحصول عليها ن إجابات العينة تم أستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم أستخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني .

تطبيق أداة الدراسة :-

وزعت الإستبانة علي عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلي متغيرات كمية (54321) علي الترتيب . وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللأزمة لكل سؤال في الإستبانة كما يلي :

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :-

1/العمر:

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
1	أقل من 30 سنة	27	%54
2	30-40 سنه	15	%30
3	41-50 سنه	6	%12
4	51-60 سنه	2	%4
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

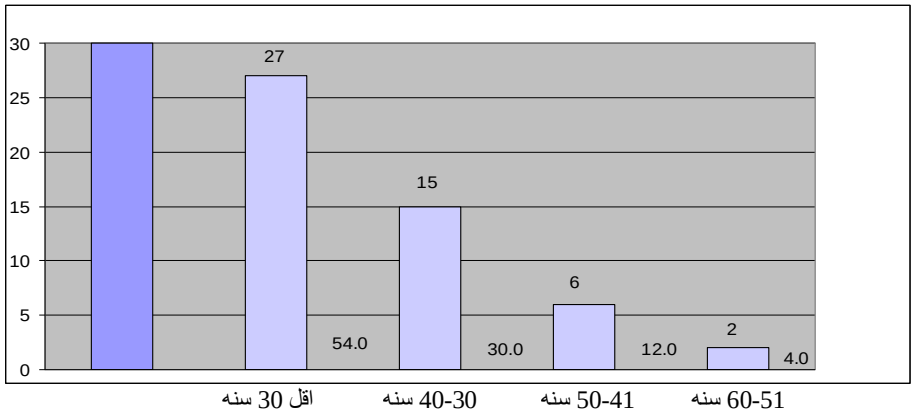

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (1/2/3) أعلاهـ أن هنالك (27) فرداً بنسبة (54%) أع، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) أعمارهم 30-40 سنه ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) أعمارهم 41-50 سنه ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) أعمارهم 51-60 سنه .

2/ المؤهل العلمي :

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
1	شهادة ثانوية	4	%8
2	جامعي	34	%68
3	فوق الجامعي	12	%24
4	أخري أذكرها	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2017م

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

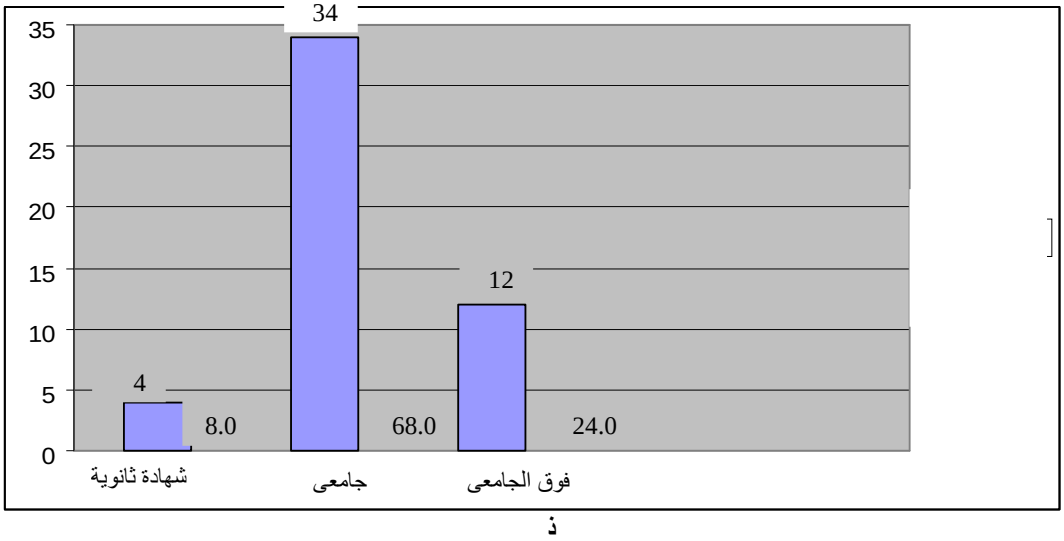

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (2/2/3) أعلاهـ أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (68%) مؤهلهم العلمي جامعي ، وأن هنالك (12) فرداً وبنسبة (24%) مؤهلهم العلمي فوق الجامعي ، وأن هنالك (4) أفراد بنسبة (8%) مؤهلهم العلمي شهادة ثانوية .

5/ التخصص العلمي :

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
1	مصارف	6	%12
2	إقتصاد	8	%16
3	محاسبة	23	%64
4	إدارة أعمال	7	%14
5	أخري حددها	6	%12
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية2017

شكل رقم (3/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

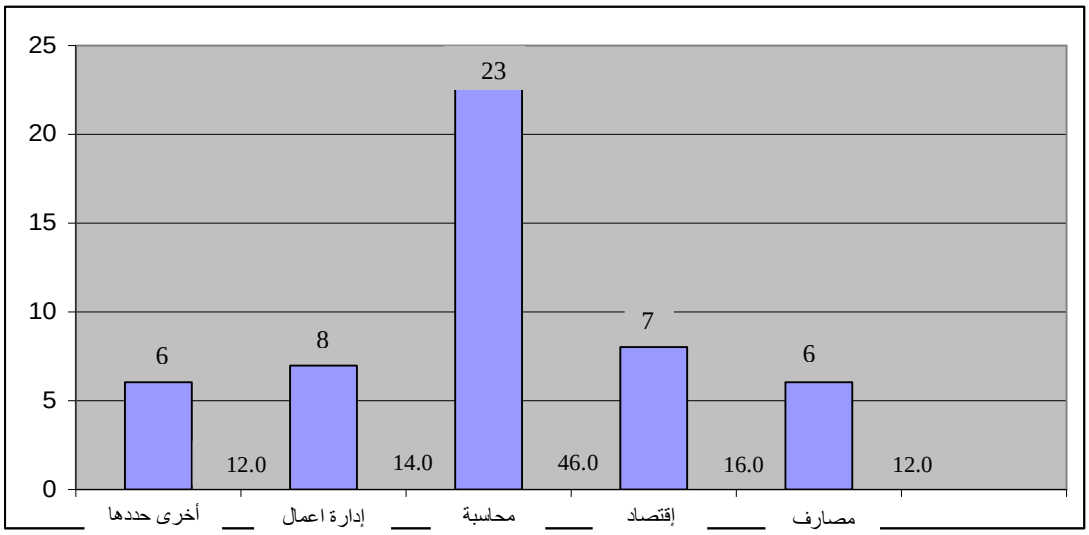

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (3/2/3) أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (64%) تخصصهم العلمي محاسبة ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%)

تخصصهم العلمي إقتصاد ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) تخصصهم العلمي مصارف ، وأيضاً هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لديهم تخصصات علمية أخري .

6/ سنوات الخبرة :

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1	أقل من 5 سنة	27	%54
2	من 5-10 سنة	13	%26
3	من 11-15 سنة	2	%4
4	أكثر من 20 سنة	8	%16
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (4/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

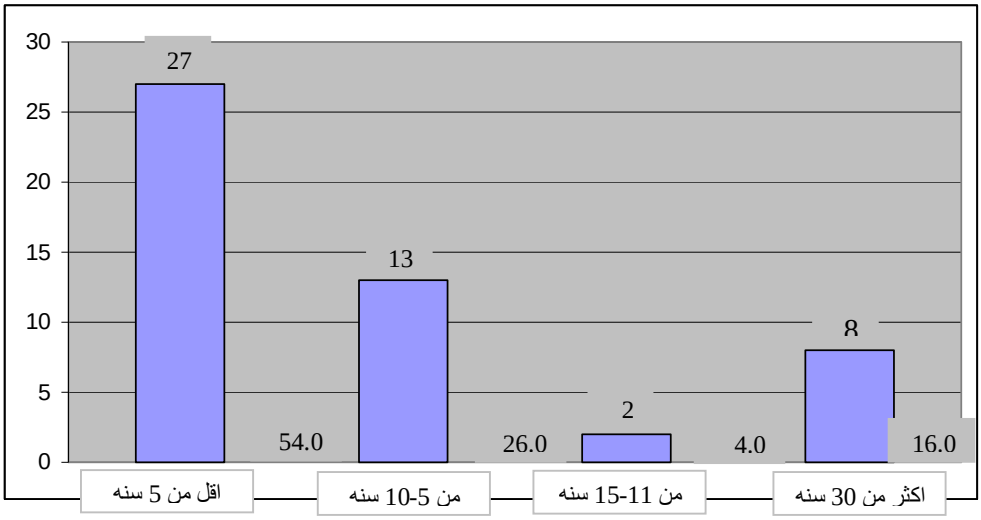

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (4/2/3) أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) خبرتهم أقل من 5 سنة ، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (26%)

خبرتهم من 5-10 سنه ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) خبرتهم أكثر من 20 سنة ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) خبرتهم من 11-15 سنة .

7/ المسمي الوظيفي :

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

الرقم	المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
1	موظف	37	%74
2	رئيس قسم	8	%16
3	نائب مدير	3	%6
4	مدير	-	-
5	أخري حددها	2	%4
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (5/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

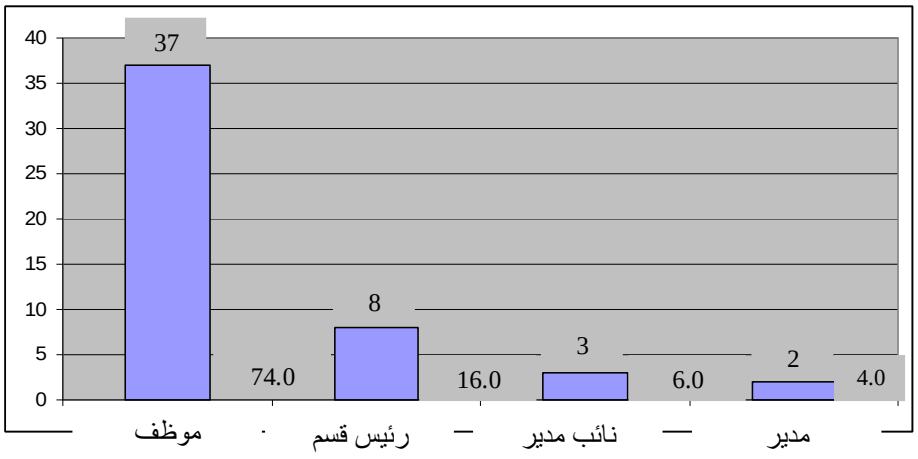

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (5/2/3) أن هنالك (37) فرداً وبنسبة (74%) مسماهم الوظيفي موظف ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%)

مسماهم الوظيفي رئيس قسم ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) مسماهم الوظيفي نائب مدير ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لديهم مسميات وظيفية أخري

ثانياً : تحليل أسئلة الإستبيان :-

العبـارة الأولـي : يقلـل نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليـات النقديـة مـن حـالات الغـش والتزوير بنسبة كبيرة

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	26	%52
2	أوافق	23	%46
3	محايد	1	%2
4	لا أوافق	-	-
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (6/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

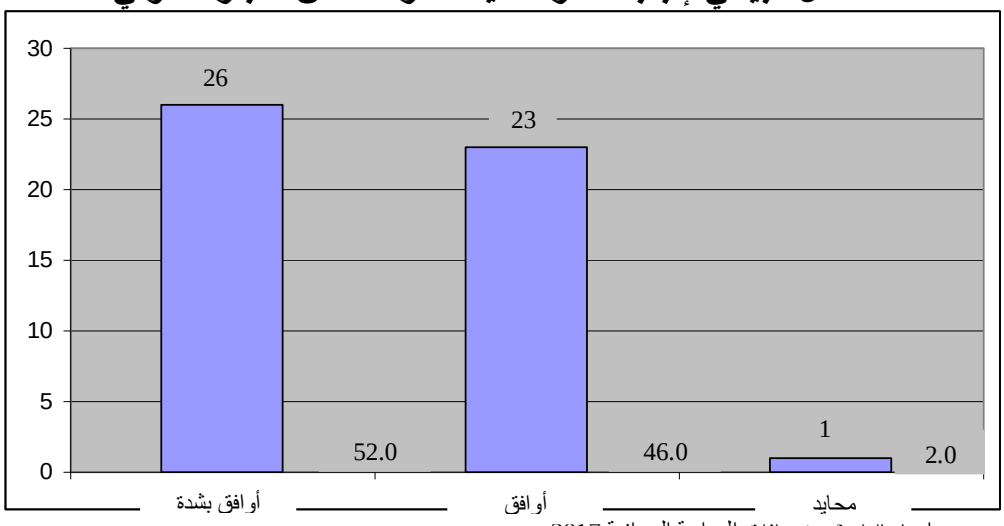

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (6/2/3) أن هنالك (26) فرداً بنسبة (52%) وافقوا بشدة علي العبارة ، وأيضاً هنالك (23) فرداً بنسبة (46%) وافقو ، وأن

هنالك (1) من الأفراد بنسبة (2%) محايد ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة .

العبارة الثانية : يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي .

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	15	%30
2	أوافق	31	%62
3	محايد	1	%2
4	لا أوافق	3	%6
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (7/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

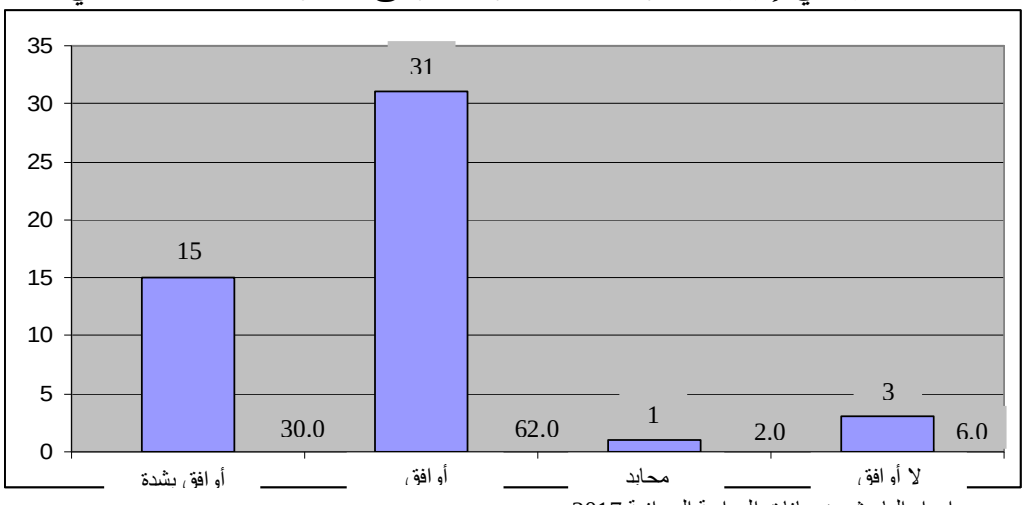

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (7/2/3) أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا

بشدة ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايد ويتضح من خلال ذلك أن الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتمتعون بالتأهيل العلمي والعملي .

العبارة الثالثة : يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية .

جدول رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	10	%20
2	أوافق	34	%68
3	محايد	5	%10
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (8/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

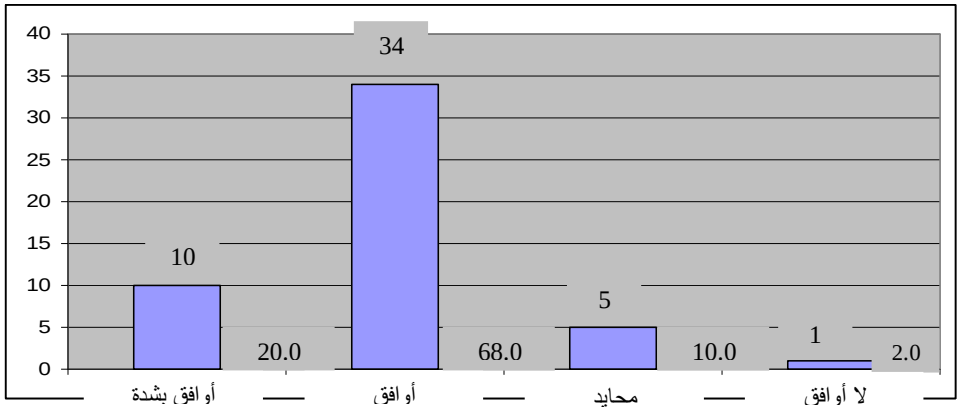

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (8/2/3) أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (68%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (10) أفراد بنسبة (20%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يعمل علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية .

العبارة الرابعة : تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	17	%34
2	أوافق	33	%66
3	محايد	-	-
4	لا أوافق	-	-
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (9/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

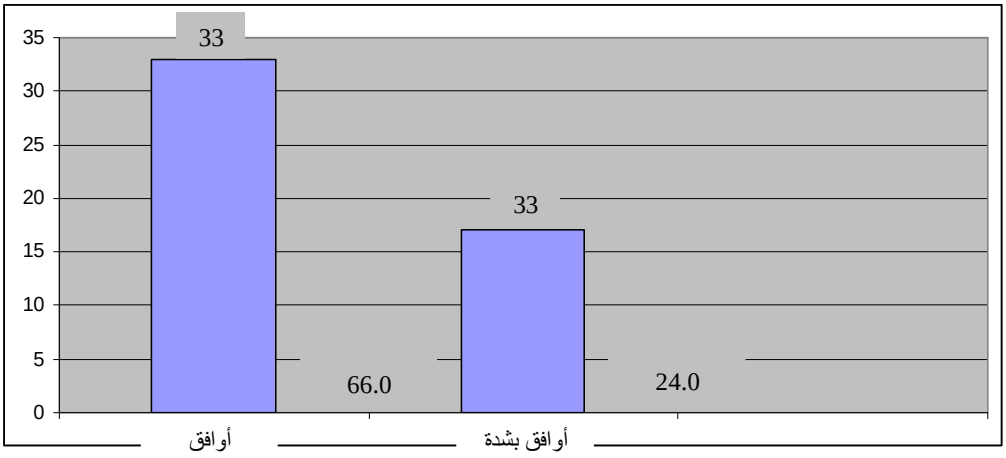

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (9/2/3) أن هنالك (33) فرداً وبنسبة (66%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن إدارة البنك تهتم بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

العبارة الخامسة : يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	14	%28
2	أوافق	25	%50
3	محايد	5	%10
4	لا أوافق	6	%12
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (10/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

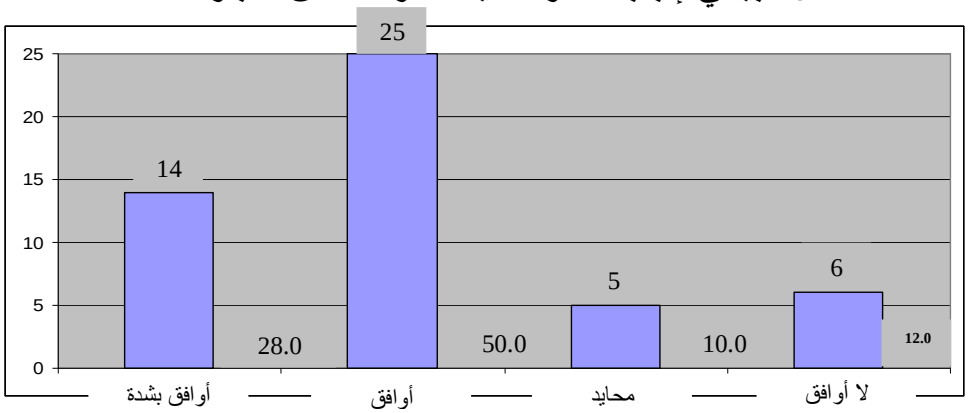

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (10/2/3) أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أنه يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

العبارة السادسة : يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	22	%44
2	أوافق	25	%50
3	محايد	5	%10
4	لا أوافق	6	%12
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (11/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

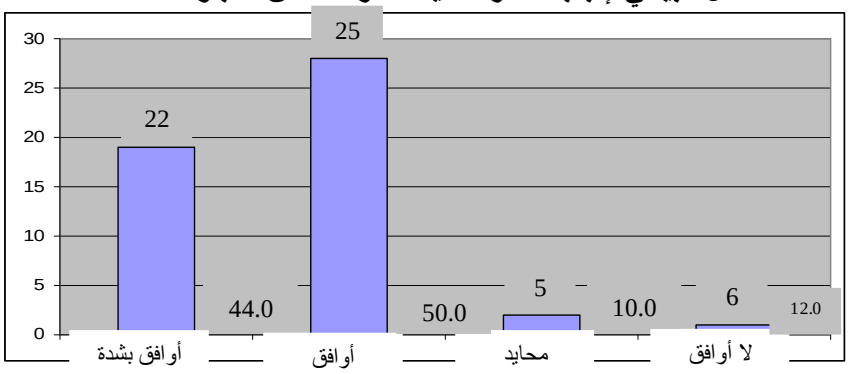

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (11/2/3) أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك بتكون من وحدات متكاملة ومتناسقة .

العبارة السابعة : يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	19	%38
2	أوافق	28	%56
3	محايد	2	%4
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (12/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

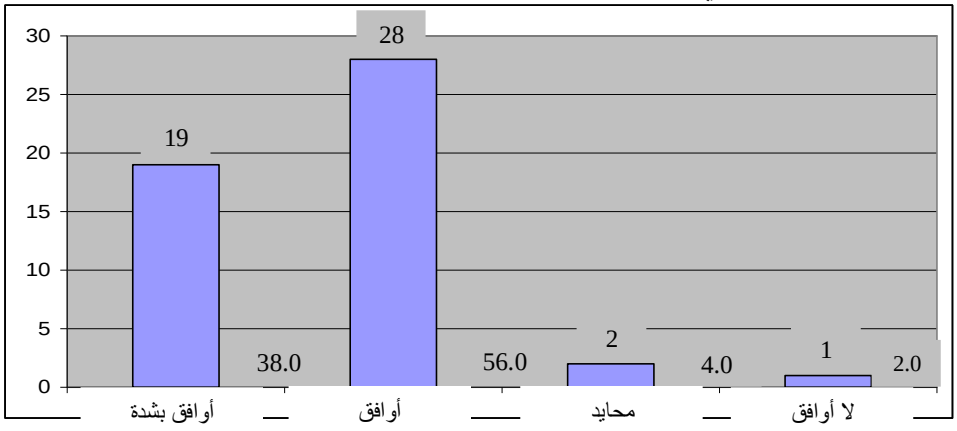

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (12/2/3) أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (56%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال .

العبارة الثامنة : يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	18	%36
2	أوافق	26	%52
3	محايد	4	%8
4	لا أوافق	2	%4
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (13/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

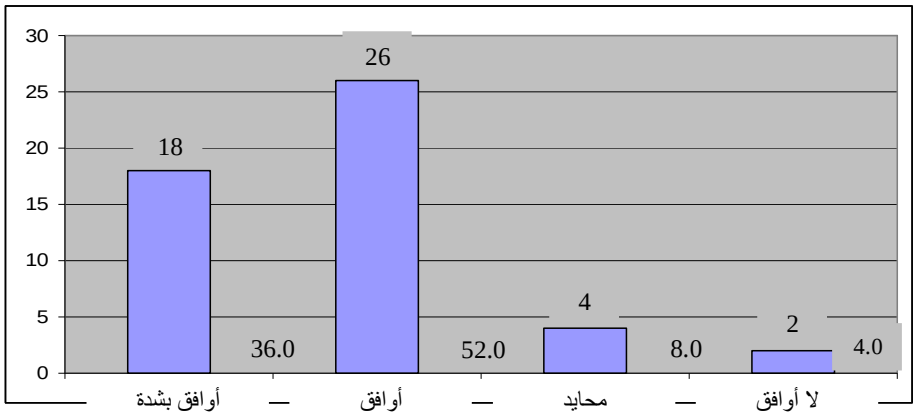

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (13/2/3) أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .

العبارة التاسعة : يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	11	%22
2	أوافق	31	%62
3	محايد	5	%10
4	لا أوافق	3	%6
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (14/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

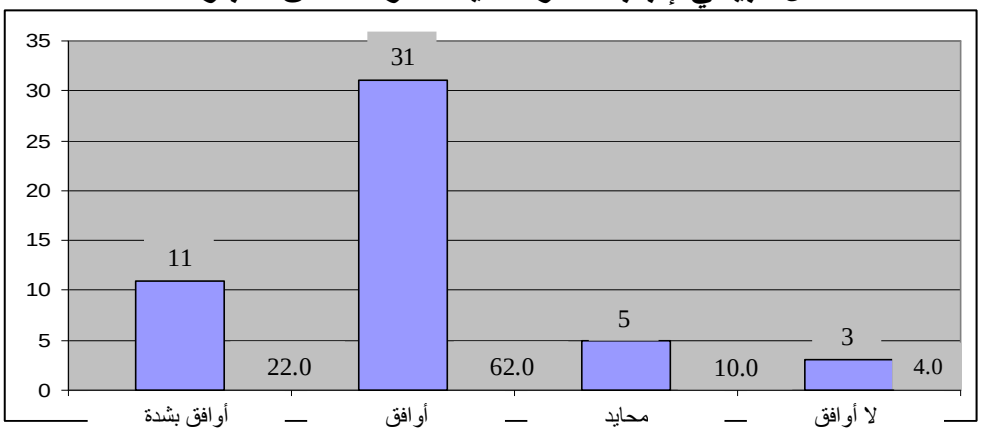

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (14/2/3) أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (22%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية .

العبارة العاشرة : يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	14	%28
2	أوافق	29	%58
3	محايد	6	%12
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (15/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

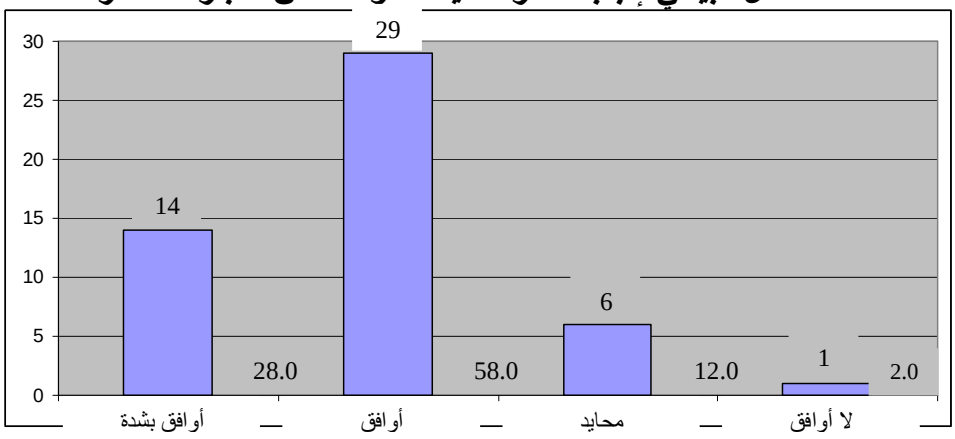

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (15/2/3) أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقيس بدقة الدورة النقدية بالبنك .

العبارة الحادية عشر : هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	14	%28
2	أوافق	31	%62
3	محايد	2	%4
4	لا أوافق	3	%6
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (16/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

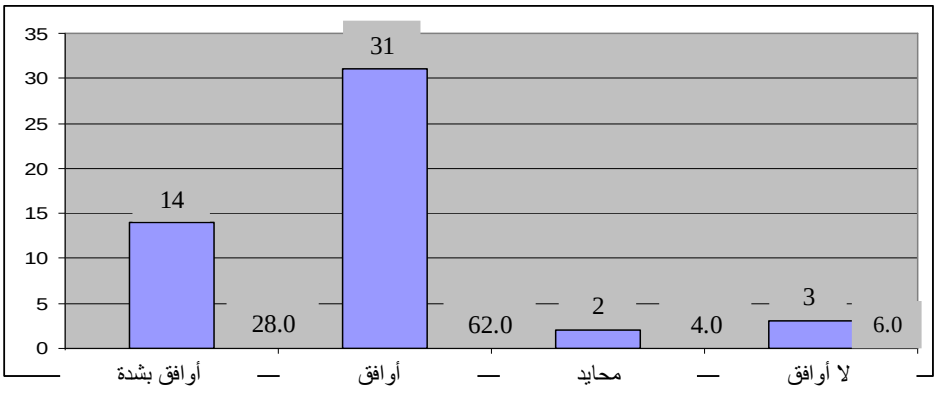

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (16/2/3) أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك .

العبارة الثانية عشر : نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	17	%34
2	أوافق	25	%50
3	محايد	4	%8
4	لا أوافق	4	%8
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (17/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

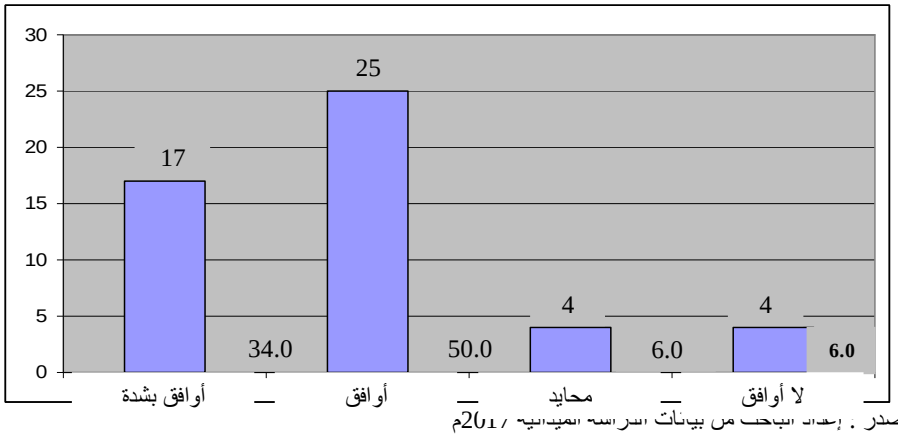

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (17/2/3) أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، وأيضاً هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك .

العبارة الثالثة عشر : يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	18	%36
2	أوافق	29	%58
3	محايد	1	%2
4	لا أوافق	2	%4
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (18/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

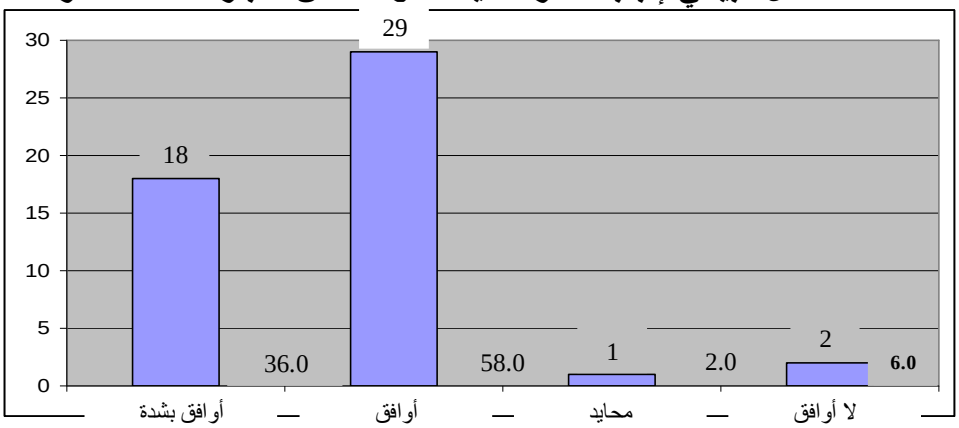

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (18/2/3) أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن البنك يقوم بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

العبارة الرابعة عشر : نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	9	%18
2	أوافق	32	%64
3	محايد	4	%8
4	لا أوافق	5	%10
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (19/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

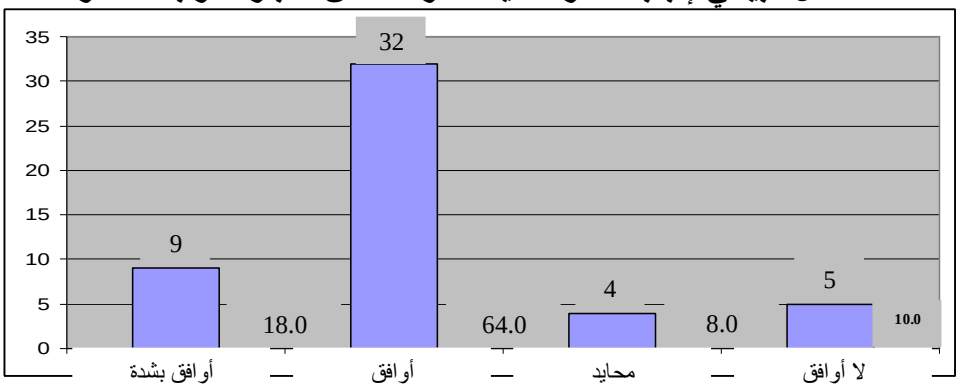

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (19/2/3) أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (64%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (18%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة .

العبارة الخامسة عشر : يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	15	%30
2	أوافق	30	%60
3	محايد	4	%8
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (20/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدر اسة عن العبارة الخامسة عشر

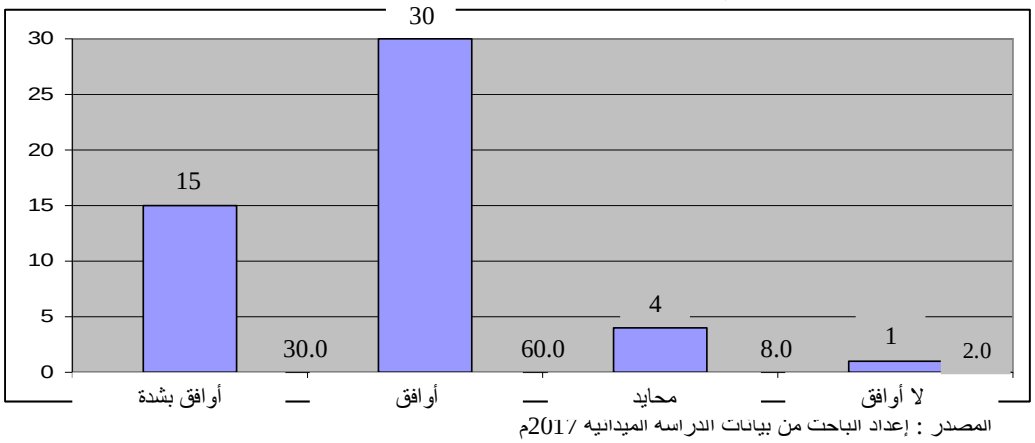

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (20/2/3) أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن البنك يستخدم التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

العبارة السادسة عشر : يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	16	%32
2	أوافق	25	%50
3	محايد	6	%12
4	لا أوافق	3	%6
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (21/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

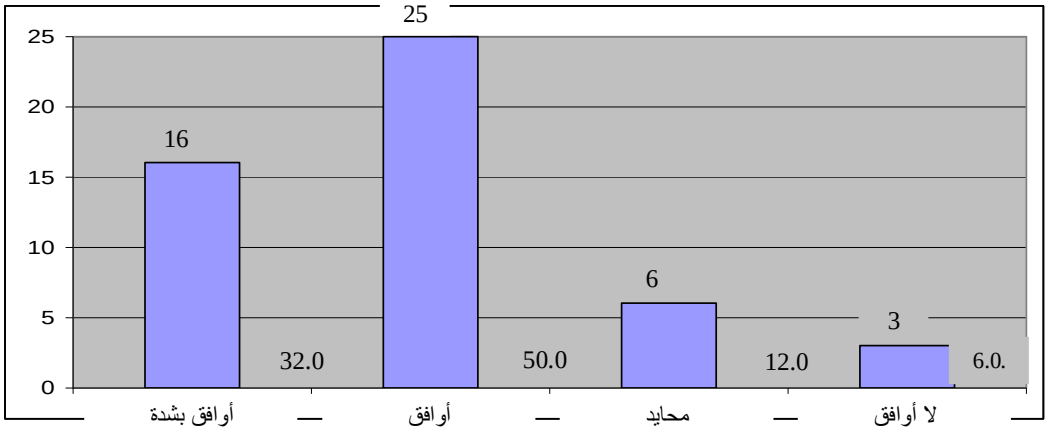

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (21/2/3) أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (32%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) محايدين ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يواكب متطلبات الصيرفة العالمية .

العبارة السابعة عشر : تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	14	%28
2	أوافق	32	%64
3	محايد	3	%6
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (22/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

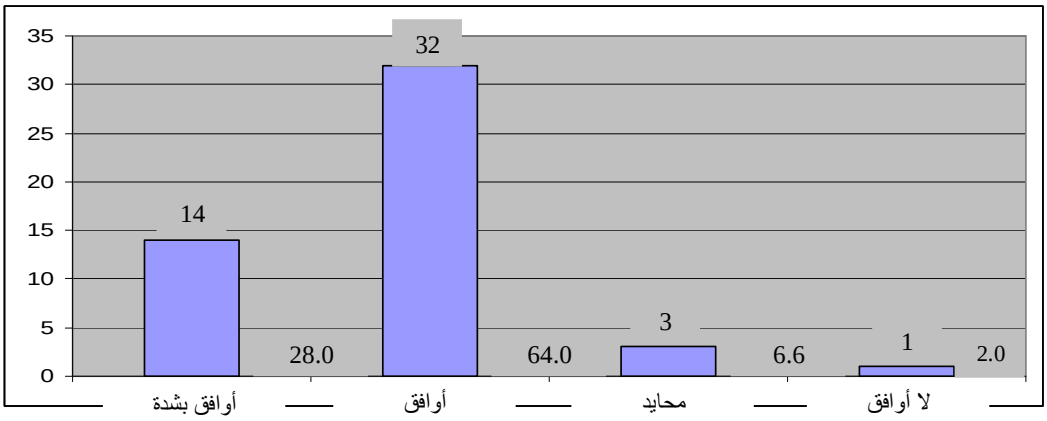

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (22/2/3) أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (64%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

العبارة الثامنة عشر : نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	14	%28
2	أوافق	29	%58
3	محايد	6	%12
4	لا أوافق	1	%2
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (23/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

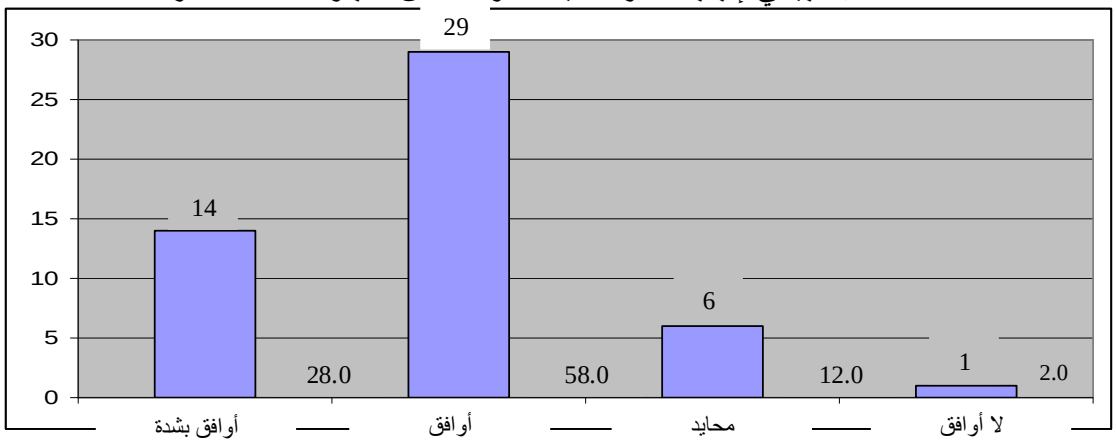

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (23/2/3) أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا علي العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) محايدين ، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ، ويتضح من خلال ذلك أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة .

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات :

وفي الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها .

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي :

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة علي الآتي :-

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية .

جدول رقم (1/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولي :

الرقم	العبـــــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات التزوير بنسبة كبيرة	1.44	0.929	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي	1.52	0.614	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية	1.84	0.738	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.94	0.620	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.66	0.479	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة	2.06	0.935	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) أعلاهـ مايلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي 1.44 ةالإنحراف المعياري لها يساوي 0.929 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة .

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.52 والانحراف المعياري لها 0.614 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية ي
تمتعون بالتأهيل العلمي والعملي .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.84 والانحراف المعياري لها يساوي 0.738 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يعمل علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.94 والانحراف المعياري لها يساوي 0.620 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن إدارة البنك تهتم بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.66 والانحراف المعياري لها يساوي 0.479 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أنه يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 2.06 والانحراف المعياري لها يساوي 0.935 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتكون من وحدات متكاملة ومتناسقة .

جدول رقم (2/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولي

الرقم	العبـــــــــــــــــــارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات التزوير بنسبة كبيرة	22.360	صفر
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي	45.680	صفر
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية	52.560	صفر
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	5.120	صفر
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	20.560	صفر
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة	39.120	صفر

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (2/3/3) كما يلي :-

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 22.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 45.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 52.560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بيناجابات المبحوثين علي العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 5.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بيناجابات المبحوثين علي العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 20.560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 39.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	104	%34.7
2	أوافق	171	%57
3	محايد	14	%4.7
4	لا أوافق	11	%3.7
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (1/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

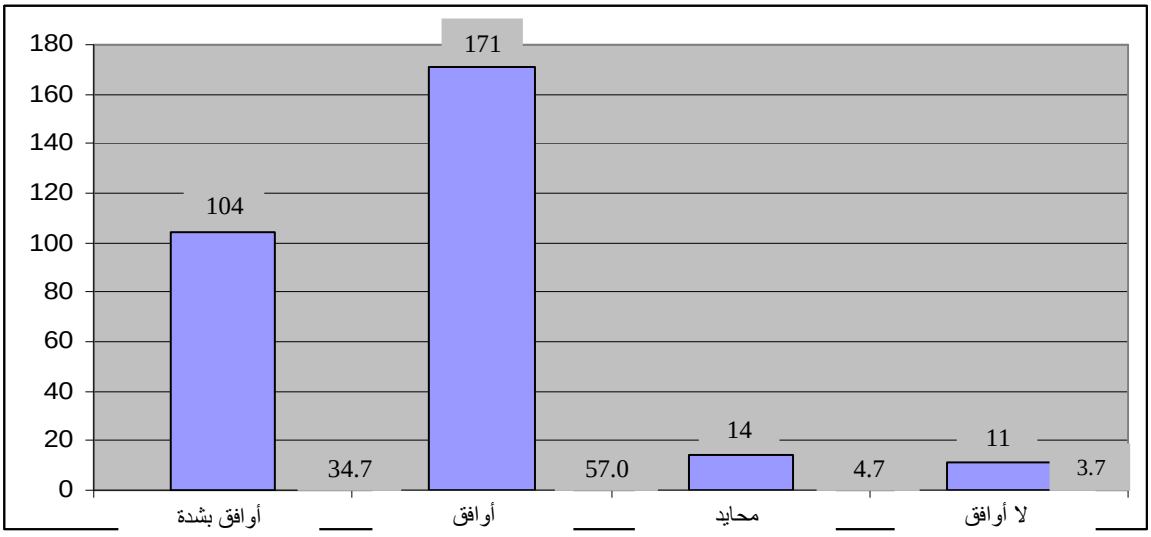

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والشكل البياني رقم (1/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (171) فرداً وبنسبة

(57%) وعدد الموافقين بلغ (104) فرداً وبنسبة (34.7%) ، والمحايدين (14) فرداً وبنسبة (4.7%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (11) فرداً وبنسبة (3.7%) .

يتضح من الجدول رقم (2/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى لدلالة الفرق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي وعليه تأسيساً علي ماتقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولي والتي نصت علي أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية) قد تحقق .

نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة علي الآتي :-

يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية

جدول رقم (4/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال	1.70	0.647	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية	1.80	0.756	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية	2.00	0.756	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة
4	يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك	1.88	0.689	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك	1.88	0.746	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك	1.90	0.863	إجابات المبحوثين نحو الموافقة بشدة

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) أعلاه مايلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي 1.70 والانحراف المعياري لها يساوي 0.647 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال .

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.80 والانحراف المعياري لها 0.756 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 2.00 والانحراف المعياري لها يساوي 0.756 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقيس بدقة الدورة النقدية بالبنك .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.746 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك .

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.90 والانحراف المعياري لها يساوي 0.863 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك .

جدول رقم (5/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال	42.000	صفر
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية	31.600	صفر
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية	39.280	صفر
4	يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك	35.920	صفر
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك	43.600	صفر
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك	25.680	صفر

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (5/3/3) كما يلي :-

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 42.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 31.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 39.280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابت المبحوثين علي العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 35.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابت المبحوثين علي العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 43.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابت المبحوثين علي العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 25.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابت المبحوثين علي العبارة .

جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	93	%30
2	أوافق	170	%56.7
3	محايد	23	%7.7
4	لا أوافق	14	%4.7
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (2/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

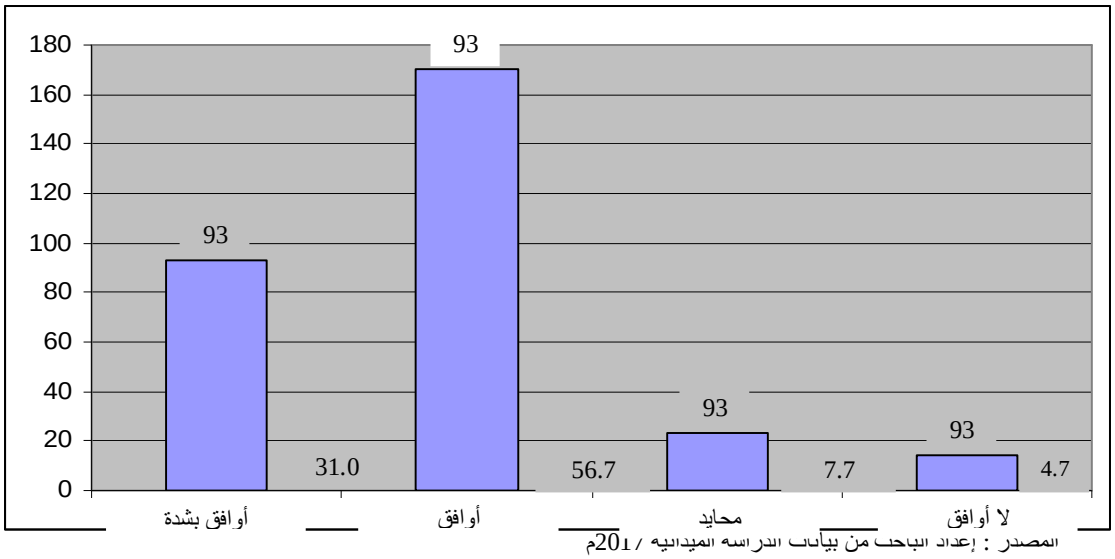

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية / 2017م

يتضح للباحث من الجدول والشكل البياني رقم (2/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (170) فرداً وبنسبة (56.7%) وعدد الموافقين بتشدد بلغ (93) فرداً وبنسبة (31%) ، والمحايدين (23) فرداً وبنسبة (7.7%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (14) فرداً وبنسبة (4.7%) .

يتضح من الجدول رقم (5/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية وعليه تأسيساً علي ماتقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت علي أن (يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية) قد تحققت .

نتائج الفرضية الثالثة :-

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة علي الآتي :-

تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (7/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.74	0.694	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونه	2.10	0.814	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.661	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية	1.92	0.829	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.629	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة	1.88	0.689	إجابات المبحوثين نحو الموافقة

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) أعلاه مايلي :-

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي هي 1.74 والانحراف المعياري لها يساوي 0.694 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن البنك يقوم بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.10 والانحراف المعياري لها يساوي 0.814 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية تسم بالمرونة .

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.661 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن البنك يستخدم التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.92 والانحراف المعياري لها يساوي 0.829 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يواكب متطلبات الصيرفة العالمية .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.629 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن خطط البنك تراعي معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة .

جدول رقم (8/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية
1	يقـوم البنـك بـالتقويم الـدوري لنظـام الرقابـة الداخليـة للعمليات النقدية	43.600	صفر
2	نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليـات النقديـة بالبنـك يتسـم بالمرونه	41.680	صفر
3	يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	41.360	صفر
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية	24.080	صفر
5	تراعـي خطـط البنـك معـايير نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليات النقدية	48.400	صفر
6	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة	35.920	صفر

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017م

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 43.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 41.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 41.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 24.080 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 48.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 35.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين علي العبارة .

جدول رقم (9/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
1	أوافق بشدة	86	%28.7
2	أوافق	177	% 59
3	محايد	24	%8
4	لا أوافق	13	%4.3
5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		**50**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

شكل رقم (9/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

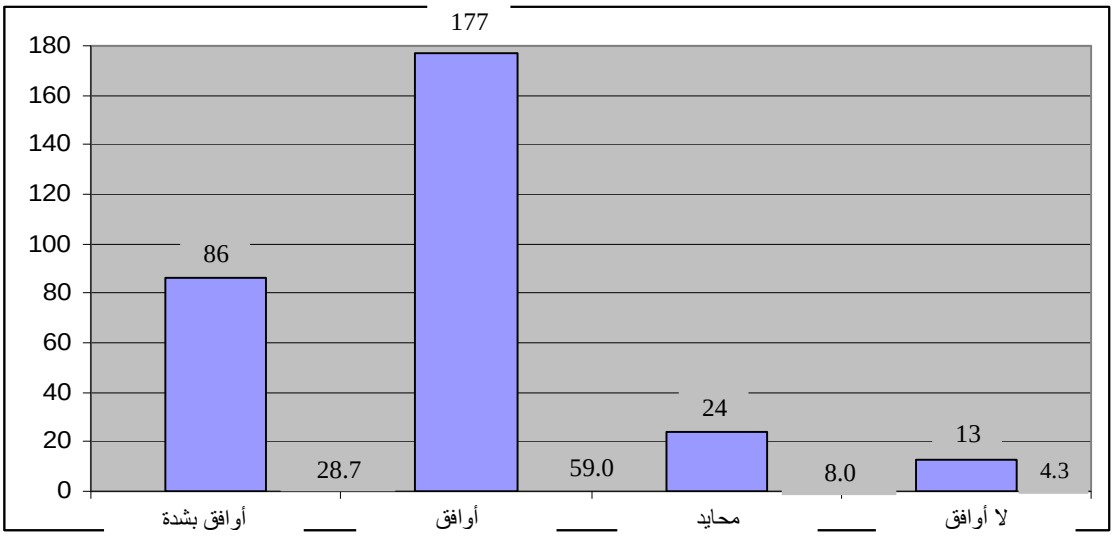

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح للباحث من الجدول والشكل البياني رقم (2/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (177) فرداً وبنسبة (59%) وعدد الموافقين بتشدد بلغ (86) فرداً وبنسبة (28.7%) ، والمحايدين (24) فرداً وبنسبة (17.4%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (39) فرداً وبنسبة (8%) وعدد غير الموافقين بدون تشدد (31) فرداً وبنسبة (4.3%) .

يتضح من الجدول رقم (7/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى لدلالة الفرق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين علي ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة وعليه تأسيساً علي ماتقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة والتي نصت علي أن (تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية) قد تحققت .

الخاتمـــــــــــة

أولآ: النتـــــائج

ثانياً: التوصيات

أولآ:النتائج :-توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها :-

1/ ترتبط العمليات النقديه بالبنوك السودانية بنظام رقابة داخلية فعال .

2/ يساعد نظام الرقابة الداخليه للعمليات النقدية في مراقبة الحركات النقدية .

3/ نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال .

4/ إستخدام نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من مخاطر الغش والتزوير بنسبة كبيرة .

5/ نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد في تحسين جودة التقارير المالية .

6/ نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم تقسيمة بطريقة دورية من قبل البنك .

7/ تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم فية إشراككافة الجهات داخل البنك ذات الصلة .

8/ نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة .

ثانياً :التوصيات :- علي ضوء النتائج السابقة يوصي بالأتي :-

1/ أن تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

2/ إستخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

3/ أن يكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة .

4/ أن تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

5/ أن يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية الدورة النقدية بالبنك .

قائمة المراجع والمصادر

قائمه المصادر والمراجع

القران الكريم

أولآ: الكتب بالغة العربية :-

1/ أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، (مصر : الدار الجامعية 2007م) ، ص77

2/ حازم هاشم الالوسي ،الطريق الي علم المراجعة والتدقيق ،(طرابلس :دار الكتب الوطنية ،2006م)،ص131

3/ حامد طلبه أبوهيبة ،أصول المراجعة ،(عمان :مطبعة زمزم 11م)،ص 24

4/ خالد أمين عبدالله ، حمزة بشير أبو عاصى ، ص149-1551)

5/ خالد أمين عبدالله ،علم تدقيق الحاسبات ،(عمان :داروائل للنشر 2004م) ص225

6/ خالد شحاتة الخطيب وأخر ،أسس المالية العامة ،(عمان :دار وائل للنشر ،2003)،ص 220

7/ د . طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأقراض الأستثمار ومنح الإئتمان ، (نظرة حالية ومستقبلية) ، ص71-135

8/ د.حامي نمر عبدالمنعم محمود ،الاصول العلميه والعمليه في محاسبه الشركات ،(ب مكان نشر ،ب دار نشر)،ص 26-27

9/ د.محمد عطيه مطر ،د.كلمت احمد الراوي ،د.وليد الناجي ،نظريه المحاسبه واقتصاد المعلومات ،ب م ،دار خزين ،2000 ص 366-367

10/ رأفت سلامة محمود وأخرون ،علم تدقيق الحسابات ،(عمان :دار المسرة ،2011م)،ص122

11/ عبدالوهاب نصر علي وأخرون ،الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة ،(الإسكندرية :الدار الجامعية ،2008)،ص11

12/ عطاالله أحمد سويلم الحسبان ،التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية (عمان :دار الراية ،2009)،ص 53

13 /سامي محمد الوقادوأخر ،تدقيق الحسابات ،(عمان :مكتبة المجتمع العربي،2010)،ص،288

14/ منصور حامد محمود ،أساسيات المراجعه ،(القاهرة :مطبعة مركز التعليم المفتوح ،1993م)،ص198

ثانياً الرسائل الجامعية :-

1/ أم سترين علي الحسن محمد خير ، القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

2/ إنشراح أحمد شريف عثمان ، دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة مابين 1996م – 2000م ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2001م) .

3/ إيمان أحمد محمد علي ،تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية علي المراجع الخارجي (الخرطوم :رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعه النيلين ،كلية الدراسات العليا ،2000م)

4/ جعفر عثمان الشريف ، الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستيرغير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا ، 2005م)

5/ صلاح عبدالله كنه ، تقييم نظام الرقابه الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

6/ عبد المحسن إسماعيل محمد عبدالله ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2006م) .

7/ هشام الدين عبدالسلام محمد أحمد ، دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) .

ثانياً الرسائل العلمية :-

(1)إنشراح أحمد شريف عثمان ، دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة مابين 1996م – 2000م ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2001م) .

(2)إيمان أحمد محمد علي ،تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية علي المراجع الخارجي (الخرطوم :رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعه النيلين ،كلية الدراسات العليا ،2000م)

(3)هشام الدين عبدالسلام محمد أحمد ، دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2007م) .

(4)عبد المحسن إسماعيل محمد عبدالله ، دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا 2006م) .

(5)صلاح عبدالله كنه ، تقييم نظام الرقابه الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

(6)جعفر عثمان الشريف ، الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي ، (الخرطوم : رسالة ماجستيرغير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا ، 2005م)

(7)أم سترين علي الحسن محمد خير ، القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية ، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولولجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م) .

الملاحـــــــــــــق

ملحق رقـــــم (1)

الاستبانـة

ملحق رقم (1)

جامعـــة شنـــدى

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أخي الكريم / أختى الكريمة ..... المحترم / المحترمة

الموضـــــوع : إستبانـــــة

إشارة للموضوع أعلاهـ ومساهمة في الارتقاء بالبحث العلمي تقوم الباحثه بإعداد بحث بعنوان ((الرقابة الداخلية وأثرها في الإفصاح عن الإلتزامات بالقوائم المالية))

وهو بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ولأجل التحقق من فروض الدراسة تم أستخدام هذه الأستبانة كإحدى أدوات البحث العلمي .

ولكي تتحقق الفائدة المرجوة نرجو التكرم بالإجابة الصحية والدقيقة عن أسئلة الدراسة مع كتابة أي تعليق ترونه ضروري .

وختاماً نتقدم لسيادتكم بخالص الشكر على ماتقدمون من وقت وجهد للإجابة علي أسئلة الإستبانة ، ونؤكد لكم أن بياناتها سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

نشكـر لكـم حسـن تعاونكـــم ،،،

البيانـــــات الأساسيـــــة :

الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

1) العمـــــر :

أقل من 30 سنة	☐	30 – 40 سنة	☐
41 – 50 سنة	☐	51 – 60 سنة	☐

2) المؤهـــل العلمـــي :

شهادة ثانوية	☐	جامعي	☐
فوق الجامعي	☐	أخري أذكرها	☐

3) التخصص العلمـــي :

مصارف	☐	إقتصاد	☐
	☐		☐

محاسبة إدارة أعمال

أخرى حددها ☐

4) سنــوات الخبــرة :

أقل من 5 سنة ☐ من 5 – 10 سنة ☐

11 – 15 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

5) المسمي الوظيفــي :

موظف ☐ رئيس قسم ☐

مدير ☐ نائب مدير ☐

أخري حددها ☐

الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

المحـــور الأول :-

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية و تحسين الأداء بالبنوك السودانية

الرقم	العبـــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافـــق بشدة
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة					
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي					
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية					
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية					
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية					
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة					

المحـــور الثاني :-

يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية

الرقم	العبـــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافـــق بشدة
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والموارد					
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقلؤير المالية					
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية					
4	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية					
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك					
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك					

المحـــور الثالث :-

تلتزم البنوك السودانية في إعدادها لقوائمها المالية بمعايير الأفصاح الدولية

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقـوم البنـك بـالتقويم الـدوري لنظـام الرقابـة الداخليـة للعمليات النقدية					
2	نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليـات النقديـة بالبنـك يتسـم بالمرونة					
3	يستخدم البنك النقدية الحديثة في نظام الرقابة الداخليـة للعمليات النقدية					
4	يواكـب نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليـات النقديـة متطلبات الصرفية العالمية					
5	تراعـي خطـط البنـك معـايير نظـام الرقابـة الداخليـة للعمليات النقدية					
6	نظـام الرقابـة الداخليـة الجيـد للعمليـات النقديـة يلبـي ضرورا المنافسة					

ملحق رقـــــم (2)

محكمو الإستبيـــــــان

اسماء محكموا الاستبانه:

الاسم	الدرجه	الجامعه
د.محمد احمد عبدالله	استاذ مساعد	جامعه شندى
د.زهراء تاج الدين عبدالقادر	استاذ مساعد	جامعه شندى
د.ابوبكر عثمان محمد	استاذ مساعد	جامعه شندى